



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر سياسات سعر الصرف على ميزان

المدفوعات في الدول النامية

دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر 1989-2014

تحت إشراف الدكتور:

محمد الناصر حميداتو

إعداد الطالب :

عبد القادر شويرفات

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

عقبة عبد اللاوي

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

محمد الناصر حميداتو

ممتحنا

أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

عبد الجليل شليق

السنة الجامعية: 2014/2015

الإهداء

إلى من كانا لي نورا في الحياة ونبراسا؛
إلى من كانا لي أكبر محفز على العلم والتحصيل؛
إلى من يرافقني دعائهم أينما حللت؛
والذي الكريمين حفظهما الله ورعاهما.
إلى من تتقاسم معي حلو الحياة ومرها، زوجتي الغالية.
إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم.
إلى من كان لي أخا ولم تلده أمي، ولن أنسى فضله ما حييت
الأستاذ علي خضره.
إلى كل الأصدقاء والزملاء دون تخصيص
إلى كل من علمني ولو حرفا، مع تحية إجلال وتقدير
أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

عبد القادر

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فالشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام

على من لا نبي بعده:

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور "محمد الناصر حميداتو"

على إشرافه على مذكرتي هذه وعلى صبره معنا وتوجيهاته القيمة؛

كما أوجه شكري إلى الأستاذين الكريمين:

الدكتور عقبة عبد اللاوي والأستاذ عبد الجليل شليق على تكرمهم بمناقشتي في هذه المذكرة؛

والشكر موصول إلى زميلي بدفعة الماستر نصر وعلي

وإلى كل من مد لي يد العون ولو بكلمة طيبة.

عبد القادر

الملخص:

يعتبر ميزان المدفوعات السجل المحاسبي الذي تعتمد عليه كل الدول في تسجيل التدفقات المالية المترتبة عن تبادل السلع، الخدمات، عوامل الإنتاج ومختلف الموارد الاقتصادية، بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين فيها، حيث يعكس هذا الأخير المركز المالي للدولة وقوتها الاقتصادية، ونظرا لما لميزان المدفوعات من أهمية قامت كل الدول بانتهاج سياسات من شأنها المحافظة على قيمته واستقراره، للوصول إلى التوازن الخارجي لاقتصادياتها.

من هنا أتت إشكالية بحثنا والمتمثلة في "كيف تؤثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟"، حيث قمنا بمعالجة هذه الإشكالية في فصلين نظريين تطرقنا فيهما للمفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، وفصل تحليلي خصصناه لدراسة حالة الجزائر، والتي قامت بإجراءات كبيرة استخدمت فيها سياسات سعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها الذي ظل عاجزا لسنوات طويلة، فقامت بتخفيض لقيمة عملتها خلال سنوات 1987-1998 إضافة إلى إصلاحات هيكلية أخرى لاقتصادها وجدولة لديونها.

وخلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن لسياسة سعر الصرف أثر على توازن المدفوعات وخصوصا التخفيض في قيمة العملة، إلا أنه لم يبد أي أثر بالغا في حالة الجزائر نظرا لعدم توفر الشروط اللازمة لنجاحه، كما أن الخروج من هذه الأزمة وتحقيق فوائض في الميزان إنما كان سببه ارتفاع أسعار المحروقات، مع العلم أنها تمكنت من تحقيق التوازن الداخلي والتحكم في عديد المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والمحافظة على استقرار سعر صرفها في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، سعر الصرف، التخفيض، التوازن الخارجي.

Résumé:

La balance des paiements fiche adoptée par tous les Etats de l'enregistrement issu de l'échange de biens, services et flux financiers, de la production et de divers facteurs de ressources économiques, parmi les habitants du pays et non-résidents, où celui-ci reflète la situation financière de la force de l'Etat et de la comptabilité économique, la balance des paiements est très important, de sorte que tous les pays de poursuivre des politiques qui permettront de maintenir la valeur et de la stabilité, pour arriver à l'équilibre externe pour leurs économies.

De là est venu le problème de notre recherche et de «comment les politiques de taux de change affectent la balance des paiements?», Où nous avons traité ce problème de deux théoriciens ont touché deux concepts théoriques sur le sujet, et la séparation des analytique dédié à l'étude du cas de l'Algérie, qui a une grande procédures ont été utilisés les politiques de taux de change Afin de rétablir l'équilibre de la balance des paiements, qui a été frappé d'incapacité pendant de nombreuses années, de sorte que la réduction elle de la valeur de sa monnaie au cours des années 1987-1998 ainsi que d'autres réformes structurelles de son économie et de la planification de sa dette.

Nous avons conclu de cette étude que la politique de l'impact des taux de change sur la balance des paiements, en particulier la dévaluation de la valeur de la monnaie, mais il n'a pas montré d'effet significatif dans le cas de l'Algérie en raison du manque de nécessaire pour le succès de ces conditions, et que sortir de cette crise et de dégager des excédents de la balance, mais a été causée par une forte les prix du carburant, sachant qu'elle était en mesure d'atteindre l'équilibre intérieur et de contrôle dans de nombreuses autres variables économiques, et de maintenir la stabilité du taux de change au cours des dernières années.

Mots clés: balance des paiements, taux de change, dévaluation, l'équilibre externe.

The balance of payments accounting record adopted by all states in the registration resulting from the exchange of goods, services and financial flows, production and various economic resources factors, among the country's residents and non-residents, where the latter reflects the financial position of the state and economic strength, and because of the requirements of international payments according to exchange each state with different prices of the assessment and differentiated from one country to another, the exchange rate's impact on the balance of payments, so all the countries to pursue policies that will maintain the value and stability, to get to the external balance to their economies.

From here came the problem of our research and of "how exchange rate policies affect the balance of payments?", Where we dealt with this problem in two theorists touched two theoretical concepts on the subject, and the separation of analytical dedicated to the study the case of Algeria, which has a large procedures were used exchange rate policies In order to restore the balance payments, which has been incapacitated for many years, so it reduction in the value of its currency during the years 1987-1998 as well as other structural reforms of its economy and the scheduling of its debt.

We concluded from this study that the policy of the exchange rate impact on the balance of payments, especially the reduction in the value of the currency, but he did not show a significant effect in the case of Algeria due to the lack of necessary for the success of the conditions, and that out of this crisis and achieve surpluses in the balance but was caused by high fuel prices, knowing that she was able to achieve inner balance and control in many other economic variables, and to maintain the stability of the exchange rate in recent years.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	التشكرات
I-IV	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال البيانية
VI	فهرس الملاحق
	مقدمة:
أ	- تمهيد:
أ	- الإشكالية الرئيسية:
أ-ب	- الأسئلة الفرعية:
ب	- فرضيات الدراسة:
ب	- مبررات اختيار الموضوع:
ب-ج	- أهداف الدراسة وأهميتها:
ج-د	- الدراسات السابقة:
هـ	- الإطار الزماني والمكاني:
هـ	- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:
هـ	- صعوبات البحث:
و	- محتوى البحث:
	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
	المبحث الأول: أساسيات حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وصيغه
3	أولاً: تعريف سعر الصرف
4	ثانياً: صيغ سعر الصرف
5	المطلب الثاني: تحديد أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيها
5	أولاً: كيفية تحديد أسعار الصرف
6	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
7	ثالثاً: أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات
7	المطلب الثالث: تفادي تذبذب أسعار الصرف
8	أولاً: المقاصة
8	ثانياً: المضاربة
8	ثالثاً: التغطية
9	المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف
9	المطلب الأول: أنظمة الصرف
9	أولاً: أنظمة سعر الصرف الثابت
11	ثانياً: أنظمة الصرف المعومة
12	ثالثاً: إيجابيات وسلبيات نظم الصرف الثابتة والمعومة
13	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف أدواتها وأهدافها

13	أولاً: تعريف سياسات سعر الصرف.....
13	ثانياً: أهداف سياسات سعر الصرف.....
15	ثالثاً: أدوات سياسة أسعار الصرف.....
16	المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف .
16	أولاً: سياسة تعديل سعر صرف العملة.....
18	ثانياً: سياسة الرقابة على الصرف.....
23	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسلوك سعر الصرف.....
23	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.....
23	أولاً: تعادل القدرة الشرائية المطلق.....
24	ثانياً: تعادل القوة الشرائية النسبي.....
24	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.....
25	المطلب الثالث: نظرية الأرصدة.....
الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات	
29	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات.....
29	المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته.....
29	أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.....
30	ثانياً: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات.....
31	المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصده.....
31	أولاً: هيكل ميزان المدفوعات.....
34	ثانياً: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.....
34	المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
34	أولاً: التضخم.....
34	ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي.....
34	ثالثاً: الاختلاف في أسعار الفائدة.....
35	رابعاً: سعر الصرف.....
36	المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
36	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.....
36	أولاً: التوازن الحسابي للميزان.....
36	ثانياً: التوازن الاقتصادي للميزان.....
37	المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات وأسبابها.....
37	أولاً: أنواع الاختلالات.....
39	ثانياً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.....
41	المطلب الثالث: آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات.....
41	أولاً: التوازن الآلي لميزان المدفوعات عند الكلاسيك.....
44	ثانياً: آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات في النظرية الكيثرية.....
46	المبحث الثالث: مناهج تسوية الاختلال عن طريق أسعار الصرف.....
46	المطلب الأول: منهج المرونات.....
46	أولاً: افتراضات منهج المرونات.....
46	ثانياً: أنواع المرونات.....

48	المطلب الثاني: منهج الاستيعاب
49	المطلب الثالث: المنهج النقدي
50	أولاً: تسوية الاختلال عبر المنهج النقدي.....
51	ثانياً: ملائمة المنهج النقدي للدول النامية.....
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لتأثير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 1989 إلى 2014	
55	المبحث الأول: تطور نظام الصرف الجزائري.....
55	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت للفترة 1962-1973
56	المطلب الثاني : نظام الصرف المثبت بسلة عملات للفترة 1973-1994.....
58	المطلب الثالث: نظام التعويم الموجه بداية من 1994
58	أولاً: نظام جلسات التثبيت: من سبتمبر 1994 الى ديسمبر 1995.....
59	ثانياً: سوق الصرف بين البنوك.....
60	المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات للفترة 1989-1998.
60	المطلب الأول: تخفيض قيمة الدينار الجزائري الأسباب والدوافع.....
60	أولاً: أسباب ودوافع تخفيض العملة في الجزائر.....
61	ثانياً: توفر الشروط النظرية للتخفيض في الاقتصاد الجزائري.....
62	المطلب الثاني : تحليل أثر التخفيض على الميزان التجاري.....
63	أولاً: أثر التخفيض على الصادرات.....
64	ثانياً: أثر التخفيض على الواردات.....
65	المطلب الثالث: تحليل أثر التخفيض على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي للميزان.....
65	أولاً: أثر التخفيض على حساب رأس المال.....
66	ثانياً: أثر التخفيض على رصيد ميزان المدفوعات.....
68	المبحث الثالث: دراسة إحصائية لعلاقة سعر صرف الدينار مع بنود ميزان المدفوعات للفترة 1999-2014.
68	المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة.....
70	المطلب الثاني: الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري ومكوناته.....
70	أولاً: بالنسبة للصادرات.....
71	ثانياً: بالنسبة للواردات.....
72	ثالثاً: بالنسبة لرصيد الحساب الجاري.....
72	المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال والرصيد الإجمالي.....
73	أولاً: بالنسبة لحساب رأس المال.....
74	ثانياً: بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.....
76	خاتمة:
76	- اختبار الفرضيات
77	- نتائج الدراسة
77	- التوصيات.....
78	- آفاق الدراسة.....
81-79	قائمة المراجع:

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	إيجابيات وسلبيات نظم الصرف الثابتة	1.1
13	إيجابيات وسلبيات نظم الصرف المعمومة	2.1
21	وسائل الرقابة المباشرة على الصرف	3.1
21	وسائل الرقابة غير المباشرة على الصرف	4.1
33	هيكل ميزان المدفوعات	1.2
56	اتزان العملات الأجنبية في سلة ترجيح سعر صرف الدينار الجزائري	1.3
58	سعر صرف الدينار الجزائري خلال مرحلة الانزلاق التدريجي 1987-1991	2.3
63	إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الرسمي للفترة 1989-1998	3.3
66	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998	4.3
70	إحصائيات الحساب الجاري وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014	5.3
73	إحصائيات رصيد حساب رأس المال، الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014	6.3

فهرس الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف.	1.1
15	تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف	2.1
64	التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والصادرات خارج المحروقات	1.3
65	التمثيل البياني لسعر الصرف وقيمة الواردات للفترة 1989-1998.	2.3
66	التمثيل البياني لسعر الصرف، رصيد الميزان التجاري والرصيد الإجمالي لميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1989-1998.	3.3

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
IV	إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 1992 إلى 2005
IV	إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 2006 إلى 2011
IV	إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 2010 إلى 2014
IV	تقدير دالة انحدار الصادرات وسعر الصرف بوجود حد ثابت (مخرجات spss)
V	تقدير دالة انحدار الصادرات وسعر الصرف بدون حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار الواردات وسعر الصرف بوجود حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار الواردات وسعر الصرف بدون حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف بوجود حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف بدون حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف بوجود حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف بدون حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار الرصيد الإجمالي وسعر الصرف بوجود حد ثابت (مخرجات spss)
IV	تقدير دالة انحدار الرصيد الإجمالي وسعر الصرف بدون حد ثابت (مخرجات spss)

المقدمة

تقوم التجارة الدولية على تبادل الموارد الاقتصادية، السلع، الخدمات عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال، بين مختلف الدول متقدمة كانت أو نامية، قوية اقتصاديا أو ضعيفة، وذلك على أساس حاجة بعضها لهذه المواد وتحقيق البعض الآخر لفوائض منها، أو إلى تحقيقها لامتيازات نسبية وتنافسية تجعلها محل استقطاب لبقية الدول.

وبالمقابل فإن هذا الانتقال للموارد من دولة لأخرى ينجم عنه تيار من التدفقات النقدية تسمى مدفوعات دولية، وكل هذه المبادلات والتدفقات إنما يتم تدوينها في سجل خاص يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير والذي ظهر منذ القرنين 16 والـ 17 عشر على يد التجاريين الذين أولوا اهتماما كبيرا للميزان التجاري، الذي يظهر صادرات الدولة ووارداتها، ويتم تسديد الفارق بينهما بالمعادن النفيسة مما يزيد من ثرواتها وقوتها، وبعد ظهور النقود والعملات أصبح لهذا الميزان اهتماما ودورا أكبر من طرف الدول، لأنه يعكس قوة الدولة الاقتصادية مقارنة بباقي الدول، وغدا السعي إلى المحافظة على توازنه من أولى اهتماماتها.

وبالنظر إلى ما يلعبه سعر الصرف والفرق بين العملات من دور في تقييم السلع والموارد، كان اهتمام هذه الدول به أكثر كونه المدخل الأساسي لتوازن موازين المدفوعات، خصوصا وأن نظم الصرف تطورت كثير من قاعدة الذهب إلى الصرف بالذهب ثم إلى التثبيت بالدولار بداية من بریتون وودز سنة 1994، الذي لم يلبث طويلا لتأتي اتفاقية جمايكا 1973 بنظام التعويم والذي أصبح منتهجا من طرف أغلب الدول، كانت كل الدول حريصة على انتهاز نظام وسياسات للصرف تمكنها من المحافظة على قيمة عملاتها التي تعتبرها الداعم الأول لاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات.

الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق ذكره ستكون إشكالية بحثنا كالتالي:

- كيف تؤثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟

الأسئلة الفرعية:

ولمزيد من التوضيح في الموضوع سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسياسات سعر الصرف؟ وما هي أنواع هذه السياسات؟
- كيف يمكن تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات باستخدام أسعار الصرف؟
- ما هي المراحل التي مر بها نظام الصرف الجزائري وسياساته وما أثرها على الاقتصاد؟
- هل كان لسياسة تخفيض العملة في الجزائر أثر واضح على إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها؟

- هل لاستقرار سعر الصرف الدينار في العشرية الأخيرة دور في فوائض الميزان المحققة؟

فرضيات الدراسة:

ومحاولة منا للإجابة على هذه الأسئلة سنقوم بتقديم الفرضيات التالية:

- المقصود بسياسات أسعار الصرف هي كل الإجراءات والتنظيمات المتخذة من طرف السلطات النقدية للدولة والتي من شأنها التأثير على قيمة سعر الصرف .
- يمكن معالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات باستخدام سياسة تعديل سعر الصرف.
- مر الاقتصاد الجزائري بمرحلتين لنظام الصرف الثابت ، ثم بمرحلة التعويم المدار للعملة بداية من 1994.
- سياسة تخفيض قيمة الدينار كان لها دور مهم في تحقيق التوازن بنقصان الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي عودة الميزان لحالة التوازن.
- يعتبر استقرار العملة في العشرية الأخيرة إيجابيا بالنسبة للسلطات النقدية كونه يمثل نجاحا لسياسة الصرف المطبقة، غير أن الفوائض المحققة لا ترجع إلى استقرار سعر الصرف فحسب بل لعدة عوامل أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

يعد الفضول غالبا من أولى المبررات للولوج في البحوث العلمية، وقد كان التطرق لهذه المواضيع خلال فترة الدراسة مهما، من جانب الرغبة في فهم هذه المعلومات واستيعابها جيدا، خصوصا في ظل توجه الحكومة إلى التقشف في السنة الماضية وقيامها بتخفيض لقيمة العملة بتاريخ 2014/12/31، مما زادنا إلحاحا على معرفة الجدوى من اتخاذ هذه القرارات ومدى أهميتها.

أهداف الدراسة وأهميتها:

إن الهدف من خلال هذه الدراسة هو إبراز أهمية سياسات سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد، خصوصا وان هذه العملية استخدمت من طرف الكثير من الدول النامية لإعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها بطلب من صندوق النقد الدولي، في حين يعتقد الكثير من غير المتخصصين بعدم جدواها، بل وينكرون على الحكومات الإقدام عليها وتطبيقها، إضافة إلى معرفة أثرها على اقتصادنا الوطني والمساهمة في توصيات إيجابية خدمة له.

الدراسات السابقة:

ومن أجل إعداد ناجح لهذه المذكرة وإيجاد قيمة مضافة للبحث العلمي تم التطرق والاطلاع على بعض الدراسة السابقة والمتعلقة بالموضوع ومن بينها:

- دراسة يوسف عبد الباقي: "دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية- دراسة حالة الجزائر- "؛ رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

تطرق فيها الباحث إلى الإشكالية التالية: "ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات" ومعالجتها في أربعة فصول، ثلاث منها نظرية استعرض فيه المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع وفصل رابع تحليلي عرض فيه أهم اختلالات الاقتصاد الجزائري، تطور نظام الصرف وتأثير سياسة التخفيض على الميزان التجاري، وقد خلصت الدراسة إلى ايجابية تقريب سعر الصرف الاسمي من الحقيقي وتبيين أهميته، إضافة إلى إرجاع إعادة توازن ميزان المدفوعات بقدر أكبر إلى انتعاش أسعار المحروقات.

- دراسة حنان لعروق: "سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005.

طرح فيها الباحثة الإشكالية التالية: "ما مدى فعالية سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي" وتم التعرض لهذا الموضوع عبر فصلين نظريين لما تعلق بالموضوع من مفاهيم ونظريات وفصل تطبيقي أظهرت فيه تطور القطاع الخارجي ونظام الصرف تم دراسة إحصائية الأهم المتغيرات الكلية وبنود الميزان وذلك للفترة من 1989-2003، وقد حصلت على نتائج من خلال دراستها، حيث أن سياسة التخفيض لم تؤد إلى تحسن مباشر في الميزان التجاري والتوازن الخارجي، إضافة إلى أن القطاع الخارجي الجزائري يتميز بتوزيع سلعي وجغرافي غير متكافئ، جعل صادراتنا شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط، لتمررها حول مورد واحد وهو الصادرات النفطية، مقابل تنوع نسبي في الواردات والتي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

- دراسة عمر حميدات: "أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر-" رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012.

وقد كانت إشكالية بحثه على النحو التالي: "إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات؟ وما هي نتائج تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات؟"، وقد عالج هذه الإشكالية عبر ثلاث فصول؛ فصلين نظريين لسرد المعلومات النظرية حول موضوعي سعر الصرف وميزان المدفوعات، وفصل ثالث تحليلي أبرز فيه حالة الاقتصاد الجزائري من خلال تطور نظام صرفها وتخفيض قيمة عملتها بالإضافة لتطرقه في المبحث الأخير لتأثير تقلب سعري الدولار والدينار على الميزان الجزائري.

وقد توصل من خلال ما قام به من عمل إلى أن الواقع الاقتصادي للدول النامية خاصة باعتبارها تعتمد على منتج واحد أو اثنين أو أكثر في عملية التصدير، يجعل من إعادة التوازن لموازن مدفوعاتها عن طريق تخفيض العملة غير ممكن أو نسبي في أغلب الأحوال، حيث تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي ومشكل المديونية الذي تعاني منه أغلبها، وكذلك توصل إلى أن التغيرات الحاصلة في أسعار صرف عمليتي الدولار واليورو يؤثران بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني.

– دراسة خليفة عزوي: "سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبوت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012.

أقدم الباحث في دراسته هذه على طرح الإشكالية "كيف تؤثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل نظام التعويم والثبوت على ميزان المدفوعات" وقد عالجها في محتوى يتكون من فصلين نظريين حول أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وفصل ثالث تحليلي لأثر انتقال الدينار من نظام الثبوت إلى التعويم المدار، استنتج من خلالها أن المنهج النقدي يعد الأمثل من بين المناهج التي توضح تغيرات سعر الصرف على ميزان مدفوعات الدول النامية، وأن نظم الصرف المعمومة أنسب لخدمة الدول المتطورة ذات الاقتصاديات القوية والأجهزة الإنتاجية المرنة والقادرة على التجاوب مع معطيات الطلب والعرض الخارجية وبالتالي الاستفادة من مزايا التعويم وامتصاص الصدمات التي من الممكن أن تنجم عنه، إضافة إلى حكمه على نجاح الجزائر في الانتقال من نظام الثبوت إلى التعويم خلال فترة امتدت من 1987 إلى 1996.

ولقد ركزت هذه الدراسات في مجملها على عملية تخفيض العملة وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، ومنها ما عرج على تأثير اليورو والدولار كذلك، أما الإطار الزمني فتعتبر دراسة كل من يوسف عبد الباقي وحنان لعرووق قيمة نوعا ما حيث لم تتعدى سنة 2003، أما الدراستين الباقيتين فحدودهما الزمنية سنة 2008 إلا أنها عبارة تحليلية فقط وتفتقد للإحصاء القياسي إضافة لكونها ركزت على ميزان المدفوعات ولم تتطرق بالتفصيل لسياسات سعر الصرف وهو ما سنقوم به في هذه الدراسة مع التركيز على الفترة الأخيرة حتى سنة 2014.

الإطار الزمني والمكاني:

أما في هذه الدراسة فإننا سنركز على الجزائر كدولة نامية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى سنة 2014، أي منذ الدخول في إجراءات تخفيض قيمة العملة، والتي تعتبر محطة مهمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة التي عصفت به إثر تفاقم عجز الميزانية وميزان المدفوعات عقب انهيار أسعار

النفط سنة 1986، مع دراسة قياسية للفترة الأخيرة من 1999 إلى 2014 للوقوف على وضع الاقتصاد الحالي ولم لا التنبؤ بمستقبله القريب.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

وسنستخدم المنهج الوصفي لتقديم المفاهيم النظرية وكل ما يتعلق بالموضوع، والمنهج التحليلي لبعض المعطيات الإحصائية مقارنة بالمفاهيم النظرية، إضافة إلى هذا استخدامنا للقياس الإحصائي لبعض المتغيرات بواسطة برمجيات خاصة لإثبات صحة التحاليل السابقة والخروج بنتائج إيجابية ومنطقية.

صعوبات البحث:

لا شيء يأتي بالجحان، فلكل عمل صعوبات وفي كل ممر عقبات، ومن بين ما تم التعرض له من صعوبات خلال هذا البحث ما يلي:

- نقص المراجع الحديثة محليا والمتعلقة بالموضوع خصوصا ما كان منها باللغة الأجنبية.
- توقيت مكتبة الكلية الذي يشكل عائقا حقيقيا أمام الطلبة في استخراج الكتب، حيث نضطر لشراء بعضها واقتناء البعض الآخر والسفر من أجلها أحيانا.
- ضيق فترة الدراسة والتي تعود سلبا على مردود الطالب، خاصة من الناحية التطبيقية التي تحتاج إلى متسع من الوقت للفهم والتحليل.
- صعوبة ترجمة وفهم المحررات بلغات أجنبية، والذي تطلب منا جهدا ووقتا إضافيين للأخذ منها.
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات خصوصا القديمة وما تعلق منها بالفترة من 1985 إلى 1990، زد على ذلك الاختلاف الموجود بين مختلف المصادر الإحصائية وأحيانا بين الوثيقتين من نفس المصدر، ولقد حاولنا قدر الإمكان التحقق والترجيح بين هذه المصادر من أجل الحصول على نتائج حقيقية وصحيحة.

محتوى البحث:

أما بخصوص محتوى البحث فلقد عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

- فصل أول نظري ستعرض فيه أهم الأدبيات المتعلقة بسعر الصرف، بداية من المبحث الأول الذي يحوي المفاهيم الأساسية لسعر الصرف، محدداته والعوامل المؤثرة فيه ثم المبحث الثاني حول أنظمة سعر الصرف وسياسته إلى المبحث الثالث و النظريات المفسر لسلوك سعر الصرف.

- الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى الإطار النظري لميزان المدفوعات، بداية من المفاهيم الأساسية المرتبطة به في المبحث الأول ثم إلى حالات التوازن والاختلال التي يتعرض لها في المبحث الثاني وأخيرا وفي ثالث المباحث إلى مناهج تسوية هذه الاختلالات.
- أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة حالة الجزائر كدولة نامية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا، أولاها حول تطور نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال وثانيها لتحليل اثر سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر على ميزان مدفوعاتها، وفي المبحث الثالث دراسة قياسية لتأثير تغير سعر الصرف على البنود الأساسية لميزان المدفوعات وعلى رصيده الإجمالي دعما لصحة التحاليل الواردة قبله.

الفصل الأول :

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف عنصراً بالغ الأهمية في عمليات التجارة الخارجية، فلا يمكن لعمليات التبادل في هذا الإطار أن تتم بدونه نظراً لاختلاف عملات الدول وتباين قيمها، لذلك كانت كل دول العالم تسعى ومنذ ظهور النقود والعملات إلى إيجاد نظام دولي يشمل الجميع تتحدد من خلاله قيم العملات حتى تتم على أساسها المبادلات التجارية بينها بطريقة مقننه وسلسلة.

إن أول نظام للصرف اعتمد وبدأ العمل به هو نظام قاعدة الذهب، بحيث تحدد في هذا النظام قيمة من الذهب لكل وحدة من العملات وتتم تسوية المدفوعات الدولية بالذهب في حين يتعامل داخل الدولة بالنقود الورقية المصدرة والتي تستمد قبولها العام من قوتها القانونية، وبعد الحرب العالمية الذي أتت على اقتصاديات الكثير من البلدان خصوصاً الأوروبية، التي خرجت بن اقتصادية محطمة ومديونية كبيرة خصوصاً للولايات المتحدة التي كانت في منأى عن الحرب، وتم تخلي الكثير من الدول عن هذا النظام بعد حالة الفوضى التي سادت رغم محاولة العودة إلى مرات عديدة، إلى أن جاء مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 في ولاية نيوهامشير الأمريكية والذي شهد مشاركة 44 دولة من مختلف الأقطار للاتفاق على نظام جديد، وقد طرح مشروع نظام من البريطاني "جون مينارد كيتز" ومشروع ثاني لوكيل الخزانة الأمريكية "هاري وايت"، وبعد نقاش وصراع لمدة أربعة أيام تم الاتفاق على المشروع الأمريكي الذي كان هدفه هيمنة الدولار على النقد العالمي حيث اتفق على تحديد قيمة من الذهب للدولار وربط باقي العملات بالدولار بحيث يمكن تحويل الدولار فقط إلى ذهب وبحرية تامة، دون العملات الأخرى، إلا أن هذا النظام لم يلب ثان أثار بعد استتاف احتياطي الذهب الأمريكي من عملية التحويل وعجز ميزان المدفوعات، فكان التصريح المتلفز للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في 15/18/1971 قرر فيه نهاية تحويل الدولار إلى ذهب وخفض الإنفاق الحكومي والمساعدات الخارجية بنسبة 10%، بمثابة انهيار لهذا النظام.

جرت بعد هذا الانهيار محاولات للعودة إليه بسمورثيان في 18/12/1971 وذلك بتثبيت العملات والسماح لها لا بالتقلب في حدود $\pm 2.5\%$ وذلك بعد رفع قيمة العملات الأوروبية والين وتخفيض قيمة الدولار بـ 8%، إلا أنها لم تلبث طويلاً فانهارت في 1972 بعد أزمة الجنيه، ثم أتت اتفاقية جايكا 1973 لتضع حداً لتزعزع نظام النقد الدولي، بنظام التعويم والذي تستخدمه أغلب دول العالم إلى هذا اليوم.

وستتطرق فيما يلي لكل ما يتعلق بأسعار الصرف، نظمها وسياساتها.

المبحث الأول: أساسيات حول سعر الصرف

ككل المتغيرات الاقتصادية الأخرى يحضى سعر الصرف بمفاهيم ونظريات اقتصادية توضح منعناه وتشرح تغيراته وتبين أهميته في الاقتصاد وفيما يأتي من عناصر سنحاول التعرف على المفاهيم المتعلقة به إضافة لأهميته وكل ما يؤثر فيه.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وصيغته:

أولاً: تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريفه على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".¹

يعتبر سعر الصرف بأنه: "ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية فيشكل وحدات من عملة أجنبية".²

كما أن "سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وكذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف".³

"هو نسبة معادلة عملتين، بإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى".⁴

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سعر الصرف ما هو إلا عدد الوحدات المدفوعة من عملة ما مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، فهو معامل التعبير عن قيمة عملة ما بدلالة الأخرى، أما فيما يتعلق بأي العملات تكون وحدة واحدة أو عدد من الوحدات خلال استبدال العملة فهذا راجع إلى نمط التسعير المتبع إما مباشراً أو غير مباشر وفي ما يلي الفرق بينهما:

التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى.

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007، ص96.

2 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازارطة، مصر، 2004، ص44.

3 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2005، ص103.

4- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003، ص176.

التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة من بينها الجزائر.¹

ثانيا: صيغ سعر الصرف:

لدى سعر الصرف صيغتان يتم التعامل بهما أو على أساسهما هما:

1- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.

عندما نستعمل هذا التعريف فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بـ E ، فمثلا في حالة الدولار والدينار يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ $\$/D$ ويكون تحويل الدولارات للدينار بالقسمة على E وتحويل الدينارات إلى دولار بالعكس.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاضها، باستعمال التعريف الأول فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف (E) والتدهور يعني ارتفاعه.²

يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى إيجابيا مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة. في الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديين* سعر الصرف الاسمي بقدر ما يهمهم ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

2- سعر الصرف الحقيقي:

نقول عن سعر الصرف انه حقيقي عندما تفضي عملية تبادل العملة به إلى تعادل في القوة الشرائية بالنسبة للبلدين؛ فبافتراض أن مستوى الأسعار في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P^* وسعر الصرف الاسمي هو E فإن سعر الصرف الحقيقي يحسب كما يلي:

1 - جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013، ص61/62.

2 - أنظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص47.

* - نقصد بالأعوان الاقتصاديين: كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا مثل (العائلات، المؤسسات الاقتصادية والمالية، الإدارة العمومية .. الخ)

$$e = EP^*/P$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.¹

المطلب الثاني: تحديد أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيها:

أولاً: كيفية تحديد أسعار الصرف:

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعاً للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة فيه، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها؛ أي أن ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها. وقد يتولد العرض والطلب عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظراً لارتفاع سعر الفائدة أو ارتفاع معدلات الربح في الداخل.²

كما تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى بناءً على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية، وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه البلد، لكن تحديد سعر العملة الوطنية يتخذ أشكالاً تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي تتم بها هذه العملية؛ وهنا نميز بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى:

وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعرها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

1- العباس بالقاسم، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003.

2- يسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 2003، ص 101.

الحالة الثانية:

هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، وتتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات النقدية والاقتصادية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة:

هي حالة الارتباط بسلة العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.¹

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، ناتجة عن:

1- اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والنقدية والمالية للبلدان المعنية.

2- مستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار المحلية في بلد معين والذي يؤثر في التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة، فنجد أن السلطات المحلية للبلد المعني تتخذ إجراءات مختلفة ضمن سياساتها النقدية والمالية تهدف من خلالها توجيه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع. ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان.

3- السياسات النقدية والمالية المختلفة: فلا يخفى أنت تفاوت هذه السياسات واختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية وتطور أسعارها التقاطعية، وقد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار. أما في حال العملات

التي تخضع لنظام التثبيت الصارم، فهذه الممارسة تحول دون تأثير السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المنتهجة في أسعار صرفها اليومية.

لكن هذا التأثير لا بد وان يفرض نفسه في الأمد الطويل فيضطر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته، أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق والواقع الاقتصادي الجديد.¹

ثالثا: أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات:

ويمكن تصنيفها لأسباب عامة حسب الحالات التالية:

- 1- إما أن تكون هذه العملات معومة، والتعويم حتما يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة .
- 2- أو أن يسمح لبعض العملات بالتعويم ضمن هوامش محددة، وهذا أيضا إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية لكن التفاوت يبقى ضمن حدود.
- 3- أو أن تكون العملات مثبتة، لكنها تختلف في أسلوب التثبيت، وهنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها، أي كانت عملات أو سلات من العملات.
- 4- قد تشترك العملات في أسلوب التثبيت، وبهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملته حسب ما تمليه أوضاعه الاقتصادية.

لكن ومع ذلك، تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعنية مع باقي العملات.²

المطلب الثالث: تفادي تذبذب أسعار الصرف:

إن عدم ثبوت أسعار الصرف بين الأقطار المختلفة يجعل من تغييرها مؤثرا على عمليات التجارة الخارجية خصوصا، لذا توجد هناك آليات لتفادي تأثيرها البالغ وهناك من يعتبرها خصائص لسعر الصرف ومنها:

1 - أنظر: Kheladi Mokhtar, Introduction aux relation économiques internationales, OPU Algérie, 2010, p113.

2- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 111.

أولاً: المقاصة

المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عملية التجارة المنظورة.

والمقاصة في عمليات الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح المقاصة لأنه غالباً ما تكون المقاصة غير كاملة؛ أي عدم تساوي ديون الدولة مع حقوقها تجاه الدولة الأخرى فيتم تسوية الفارق وفقاً للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.¹

ثانياً: المضاربة

المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في آن واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع. وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

ثالثاً: التغطية

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عند القيام بعمليات صرف آجلة.²

المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في آن واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع. وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

1 - لحسن جديدن، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2004، ص 13.

2- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012، ص 38/39.

المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف

أن زيادة أهمية سعر الصرف وتطور نوعية وحجم المبادلات الدولية وحركة رؤوس الأموال، جعل وجود نظم وسياسات متعددة له وكل دولة تختار ما يناسبها منها لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وسنأتي في ما يلي على تفصيل هذه النظم والسياسات.

المطلب الأول: أنظمة الصرف

إن العمليات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد مع العالم الخارجي تستوجب عليه أن يكون بحوزته وسائل دفع لمجابهة ما يترتب عليه من هذه العمليات، ويتم ذلك موازاة مع حرصه على ضمان استقرار سعر صرف عملته، فقد يقوم بتحديد هذا السعر عن طريق السلطات النقدية أو أن يترك عملية تحديده لسوق الصرف عن طريق العرض والطلب للعملات.

وعموما يمكن التمييز بين نظامين رئيسين للصرف هما الثابت والمعووم.

أولاً: أنظمة سعر الصرف الثابت

يعرف نظام الصرف الثابت بأنها النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف ويتم ذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول.¹

وعلى هذا الأساس نفرق بين شقين من نظام الصرف الثابت هما:

1- نظام التثبيت بعملة واحدة:

في هذا الشكل تعمل الاقتصاديات على ربط عملتها إلى هذه العملة أو تثبيتها، وذلك بتحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الإرتكازية، وتتميز هذه الأخيرة بالقوة والاستقرار وفي الغالب ما يكون الدولار الأمريكي، ويتم إتباع هذا النظام للمميزات التالية:

- تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدول النامية وشركائها التجاريين، والذي يؤدي إلى التخفيض من درجة عدم التأكد، التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، وهذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال وتشجيع استقطاب الاستثمار نحو الدول النامية، بالإضافة إلى تشجيع التجارة بين الدولتين؛

1- أنظر: عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص13.

- ربط السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الإرتكازية، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بالاستقرار فهذا يزرع الثقة في الأولى، ومنه هذا ما يشجع استقطاب التجارة والاستثمار فيما بين الدول؛
- يحدد لنا معيار واضح للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وبهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الإرتكازية.¹

وبالرغم من هذه المميزات إلا أنه توجد بعض العيوب والتي تتمثل فيما يلي:

- وجوب وجود احتياطات بالأرصدة الدولية، لأن التغيرات في سعر الصرف لا تعكس وضعية ميزان المدفوعات الدولية وإنما حالة ميزان مدفوعات لدولة العملة الإرتكازية، فعلى سبيل المثال إذا انخفضت قيمة الدولار الأمريكي فغنه بالتبعية سيؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملات الدول النامية التي تربط عملتها بالدولار؛
- التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية بسبب التغيرات في أسعار الصرف، فمثلا إذا كانت الدول النامية تعمل على تشجيع الإنتاج، وبالتالي زيادة التوظيف ولكن اصطدمت بارتفاع قيمة العملة الإرتكازية مقارنة مع العملات الأخرى، وبالتالي ارتفاع تكاليف الاستيراد مما سترتب عنه ارتفاع في الأسعار المحلية؛
- عدم ربط الدول النامية لعملاتها مع نفس العملة الإرتكازية يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار صرفها وهو ما يحول دون ازدياد توسع علاقاتها التجارية فيما بينها.²

2- نظام الثبيت بسلة عملات:

عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، إن التوسع في نظام الربط بسلة من العملات عوضا عن عملة واحدة الطي كان في سنوات الثمانينات، يفسره ازدياد العلاقات التجارية وتنوع أشكالها فيما بين الدول فقد بلغ عدد الدول المتبنية لهذا النظام سنة 1990 حوالي 35 دولة، مقارنة بسنة 1980 حين كان 22 دولة وفي الجهة المقابلة انخفاض عدد الدول التي تربط عملتها بعملة ارتكازية فقد بلغت في سنة 1990 حوالي 25 دولة مقارنة بـ 39 دولة سنة 1980، كما يهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف الفعلي من خلال محاولة ربط قيمة العملة المحلية بسلة عملات، وأهم ما يتميز به هذا الأسلوب هو مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف

1- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية مصر ، 1999، ص 384.

2- محمد سيد عابد، المرجع نفسه، ص 384.

في بلدها لمواجهة عملات شركائه التجاريين الشائين في تجارة هذا البلد، والأثر غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى، كما يقلص إلى حد معين من تقلبات أسعار الصرف.¹

يعاب على هذا النظام ارتباطه بهيكل التجارة الخارجية للدول النامية، الشيء الذي يجعل المستثمر في حالة عدم التأكد بالظروف التي يواجهها بسبب عدم القدرة على توقع القيمة الخارجية لعملات الدول النامية مما يعيق انتقال رؤوس الأموال إليها.

كما أنه يتطلب جهدا إضافيا من الدولة يتجسد في حساب قيمة العملة المحلية يوميا في مواجهة سلة العملات، وقد يكون من الأحسن في هذه الحالة استخدام سلة عملات حقوق السحب الخاصة.²

ثانيا: أنظمة الصرف المعمومة

ظهر هذا النظام فعليا بعد اتفاقية جمايكا التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1978 وذلك بعد الاختلالات والأزمات التي لحقت بنظام سعر الصرف الثابت الذي كان معتمدا منذ قاعدة الذهب وبريتون وودز، حيث عمدت الدول بعد اتفاقية جمايكا إلى تحديد أسعار لصرف عملاتها ومن ثم تركها العرض والطلب، وبما أن الواقع الاقتصادي للدول مختلف كذلك أتى نظام الصرف المرن أو العائم كما يسمى أيضا بعدة أشكال فكان منه التعويم الحر والتعويم المدار.

1- نظام التعويم الحر: في هذا النظام يتحدد سعر الصرف بحرية تامة في سوق الصرف بناء على قوى العرض والطلب، إذ لا تتدخل السلطات النقدية بصفة مباشرة في هذه السوق، وبإمكان الأعوان الاقتصاديين تحويل العملات بالكميات التي يرغبون فيها وهو ما يعرف بعمليات التحويل الداخلية للعملة .

إن الاختلال في ميزان المدفوعات بناء على هذا النظام يزول تلقائيا، كما أن تطبيق هذا النظام في حالة التشغيل التام قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية.³

كما أن نظام التعويم الحر يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر التوقعات في أسعار صرف العملات بالطلب والعرض على العملة، الذي يرتبط بالتوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين والمتدخلين وباقي المؤشرات الاقتصادية بالتضخم، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي لها دور كبير في التأثير على تقلبات الأسعار، ويظهر ذلك في أزمة العملات، وفي هذه الحالة قد تتدخل السلطات النقدية رسميا في سوق الصرف الأجنبي أحيانا وعند الضرورة، أي ليس بصفة

1- عمر حميدات ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص10.

2- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص385.

3- عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص17.

متكررة، وعادة ما يستهدف تخفيضاً محدوداً في معدل التغير في سعر الصرف والحيلولة دون التقلبات المفرطة، والناجمة عن زيادة نسبة المضاربة على العملات ، ولا يقصد بالتدخل تحديد مستوى لتغير سعر الصرف.¹

2- نظام التعويم المدار: كما هو واضح من تسميته التعويم المدار أو نظام الصرف المرن المدار وهناك من يطلق عليه الموجه، وذلك لأن تعويم العملة في هذا النظام أو الصنف يعني ترك تحديد سعرها لقوى العرض والطلب لكن الإدارة أو التوجيه هي التدخل من طرف السلطة النقدية لتوجيه سعر الصرف والتأثير عليه بما يخدم المصلحة الوطنية.

ويقصد به أيضاً إعطاء الحرية لسعر الصرف ولكنها ليست تامة أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقاً لقوى العرض والطلب، بحيث تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات في سعر عملتها الوطنية، والعمل على استقراره عند المستوى الذي يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.²

والملاحظ من خلال تصنيف صندوق النقد الدولي سنة 1978 أن التعويم الحر كان ضعيفاً نسبياً مقارنة مع أنظمة الصرف الأخرى خصوصاً التي تعتمد على الربط، وفي سنوات الثمانينات لوحظ توجه نحو هذا النظام، بحيث في سنة 1985 حوالي 58 دولة بعدما كانت 1984 حوالي 15 دولة وفي سنة 2007 وصلت إلى 79 دولة.³

ثالثاً: إيجابيات وسلبيات نظم الصرف الثابتة والمعومة

كل نظام صرف يظهر إيجابيات وسلبيات⁴ سنحاول عرضها بالجدولين (1.1) و(2.1) على التوالي:

جدول رقم (1.1) إيجابيات وسلبيات نظم الصرف الثابتة

السلبيات	الإيجابيات
فقدان استقلالية السياسة النقدية الضرورية لتكريس التوازن الخارجي.	يفترض أن تكون مفيدة لضبط النقود والميزانية، وكذا في دفع القيود الخارجية التي تفرضها سياسة مكافحة التضخم والمواتية لدعم التنافسية السعرية.
تشجيع المضاربة التي تصبح مزعزة للاستقرار لخطر الاضطراب إلى خفض قيمة العملة.	يخفف التبادل الدولي بناء استقرار النظام الذي يحد من حالة عدم التأكد.
صعوبة مواجهة صدمات غير متماثلة لأن التعديل في الصرف بديهيًا مستحيل.	يعزز التنسيق الدولي ويحد من ظاهرة الانغلاق - لكل واحد نفسه -

Source: www.christian-biales.net/documents/Tauxdechange1.pdf /p17-19. vu le 02/12/2013,

1- مارك ستون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 45، 2008، ص 45.

2- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 52.

3- عمر حيدات ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، مرجع سابق ص 12.

4- Christian BIALÈS, Le taux de change, fiche pédagogique éditée sur le site web: www. Christian-Bialès.net, page 17-19 vu le 02/12/2013.

إضافة لما تم ذكره من مساوئ نظام الصرف الثابت أنه قد ثبت في مستوى سعر صرف أكبر أو أقل من قيمته الحقيقية وبالتالي لا يلائم الحالة الاقتصادية للبلد، كما أنه يعيق التوجه الآلي نحو التوازن.¹

جدول رقم (2.1) إيجابيات وسلبيات نظم الصرف المعومة

السلبيات	الإيجابيات
لا يتوازن بسبب المبادلات الخارجية بسبب عدم التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، واحتمال عدم وجود مرونة سعرية كافية للصادرات والواردات.	تمكن من التوازن الآلي لميزات المدفوعات
يعزز التضخم العالمي بانحلال السياسة المالية والنقدية.	استقلالية السياسة النقدية
يعزز من تقلبات أسعار الصرف مما يزيد من حالة عدم اليقين مع كل آثارها السلبية.	ينقص من حدة المضاربة

Source: <http://www.christian-biales.net/documents/Tauxdechange1.pdf> /p17-19. vu le 02/12/2013,

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف أدواتها وأهدافها

أولاً: تعريف سياسات سعر الصرف

إن سياسة سعر الصرف تمثل مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.²

تعتبر سياسة الصرف جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.³

كما تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.⁴

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج بأن سياسة الصرف ما هي إلا مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في مجال الصرف والعملات من أجل تحقيق أهداف وغايات معينة أهمها تحقيق التوازن الخارجي واستقرار العملة.

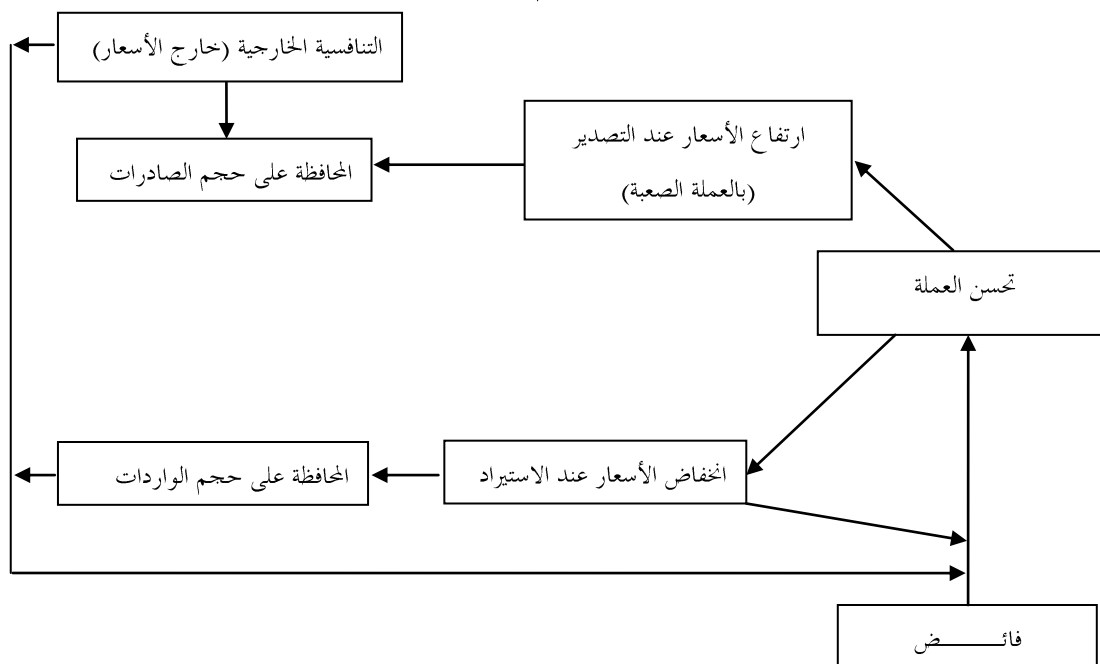
ثانياً: أهداف سياسات سعر الصرف

إن لجوء السلطات النقدية لعدد الدول إلى انتهاج سياسات صرف مختلفة ومتعددة لنابع من أهداف كثيرة وفي غاية الأهمية ومن بينها:

- 1 - أنظر: جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص 67.
- 2 - عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سابق ص 21.
- 3 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 105.
- 4 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص 131.

1- مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد، في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم، إضافة إلى تضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، والشكل التالي رقم (1.1) يوضح ذلك.

الشكل (1.1): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف.



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2005، ص 132.

2- تخصيص الموارد: لسعر الصرف الحقيقي دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة بحيث يصبح أنتاجها محليا، وهو ما يعرف بإحلال الواردات، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة .

3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، هو ما يجعله أكثر ربحية، وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال وانخفاض القدرة الشرائية للعمال.

أما عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، وفي المقابل انخفاض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وللتقليل من الآثار السلبية

الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يتم اللجوء الى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية.

4- **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية، قام باعتماد سياسة العملة القوية ، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي، من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.¹

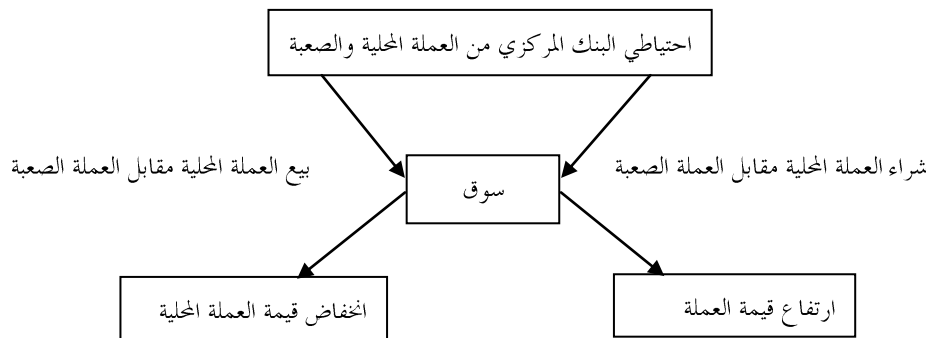
ثالثا: أدوات سياسة أسعار الصرف

لتحقيق الغايات المرجوة من انتهاج سياسات سعر الصرف والوصول إلى الأهداف المسطرة لابد من استعمال وسائل وأدوات لهذه السياسة، وتتمثل هذه الأخيرة في:

1- **تعديل سعر صرف العملة:** تقوم بعض السلطات في التعديل من سعر عملتها إما بالرفع أو الخفض، وذلك بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وعادة ما يتم التخفيض في قيمة العملة من أجل الزيادة في الصادرات والتخفيض من الواردات، أما في حالة رفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى فمن أجل انخفاض أسعار الواردات، مما يؤدي إلى زيادة كمياتها، وبالتالي تصبح منافسة للسلع المحلية.

2- **استخدام احتياطي الصرف:** يظهر من خلال تدخلات السلطة النقدية في سوق الصرف، ففي حالة انخفاض أو تدهور قيمة العملة المحلية، تتدخل السلطات بشراء العملة المحلية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية التي بحوزتها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر العملة الوطنية من جديد، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تقوم السلطات النقدية، ببيع العملة الوطنية، مقابل العملات الأجنبية، والذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، كما هو موضح بالشكل (2.1) التالي:²

الشكل رقم (2.1) : تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف



المصدر: عمر حميدات ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 24.

1 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 132-133.

2 - عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سابق ص 23.

3- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا إلى تخفيض آثار حدة تقلبات أسعار الصرف، وذلك باعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لصرف العملة الأول مغالى فيه، وهو الذي يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية، أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، وفيما يخص السلع المحلية الموجهة للتصدير، أو الواردات غير الأساسية، تخضع لسعر الصرف العادي، وهناك من يرى بضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة والواردات الضرورية، لسعر الصرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة، ويخضع سعر الصرف إلى السلطات.¹

المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف .

أولا: سياسة تعديل سعر صرف العملة

تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض لسعر صرفها من أجل تحقيق أهداف معينة وتحقيق مجموعة من الشروط كذلك لنجاحها، وفيما يلي تفصيلها:

1- عملية التخفيض* في قيمة العملة: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا أقل من قبل من هذه العملات، وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة، بغية تحقيق أهدافها كإعادة التوازن لميزان المدفوعات، والدور الذي يلعبه تخفيض العملة في تشجيع الصادرات، ويظهر التخفيض في أنظمة الصرف الثابتة عكس انخفاض قيمة العملة.

1-آ- أسباب اللجوء إلى التخفيض: إن عملية تخفيض العملة لا يكون أمرا عابرا أو قرارا ارتجاليا ولكن هناك أسباب قصوى تدعو إلى انتهاج مثل هكذا عمليات وهي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات: ويقصد بالعجز أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وهو بدوره ينتقل من الميزان التجاري، نتيجة لقلّة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج، ولذلك يقوم البلد القيمة بتخفيض القيمة الخارجية لعملته، بغية تخفيض أسعار صادراته وبالمقابل ارتفاع أسعار الواردات في نظر المواطن.

- ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة: يقصد بهذه العبارة ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغير يحصل على العملات الإرتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على

1 - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص 137.

* - نقصد بتخفيض قيمة العملة إعطاؤها قيمة تكافئية أقل من قيمتها السابقة، ففي طريقنا لتعير المباشر يكون تخفيض قيمة العملة مع تخفيض سعر صرفها أما بالنسبة للدول التي تستخدم التسعير غير المباشر كالجائر، فتخفيض قيمة العملة يعن الرفع من سعر الصرف. أنظر:

-Kheladi Mokhtar, Introduction aux relation économiques internationales, OPU Algérie, 2010, p133.

عملات كل البلدان المرتبطة المنطقة، وهو ما حصل بالنسبة لانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في السابق حيث أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العديد من عملات الدول النامية بعدد مرات انخفاض الجنيه.¹

1- ب- شروط نجاح عملية التخفيض:

لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لا بد من توفر مجموعة من الشروط وهي:

- وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض؛
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة لعمليات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد؛
- أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.²

وفي هذه الحالة تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات، لأنه تكون مرونة الطلب على العملة وعرضها مرنة، أما إذا انخفضت قيمة مرونة الطلب والعرض على العملة الأجنبية تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ويؤدي ذلك إلى حالة سعر الصرف غير المستقر.

2- عملية الرفع في قيمة العملة:

تهدف هذه العملية أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.³

1 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999، ص 151.

2 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، المرجع نفسه، ص 152.

3 - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط 1، 2001، ص 293.

2-آ- أسباب الرفع من القيمة الخارجية للعملة:

لرفع كذلك من القيمة الخارجية للعملة أسباب نذكر منها:

- فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الإستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا واليابان من رفع لقيمة عملتيهما عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها.

2-ب- آثار الرفع من قيمة الدولار على بعض الدول:

إن للرفع من قيمة الدولار آثارا على الدول وذلك حسب طبيعة اقتصادياتها ومثال ذلك:

- أدى الرفع من قيمة الدولار إلى رفع القوة الشرائية لعوائد النفط، مقارنة مع الدول التي تعتمد عملات إرتكازية غير الدولار؛
- زيادة كلفة خدمة الدين المقومة بالدولار بالنسبة للدول الغير نفطية في حين تنخفض بالنسبة للدول الغير مقيمة بالدولار؛
- زيادة الاستيراد لهذه الدول ذات العملات المثبتة والمرتبطة بالدولار نظرا لانخفاض الأسعار الداخلية للسلع المستوردة؛
- الزيادة في قيمة السلع الرأسمالية المستوردة من البلدان التي ترتبط بالدولار مما يؤدي أيضا إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار.¹

ثانيا: سياسة الرقابة على الصرف

تتبع العديد من الدول سابقا نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية خاصة فيما بين الحربين العالميتين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد هي كل تدخل من جانب السلطات النقدية يهدف إلى التأثير في سعر الصرف، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض والطلب.²

1 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق ص 155/156.

2 - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 130.

وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي، الذي يقوم بدوره بتخصيص هذه المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.¹

1- قواعد الرقابة على الصرف:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.
- وجود أكثر من سعر صرف. أي تعدد أسعار الصرف.
- إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية، وكذلك إلزام المستورد أن يشتري العملة التي يريدها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة وضع رخص التصدير وفرض رخص الاستيراد.
- تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال، أو أن تلجأ أحيانا إلى ما يعرف بتجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكافئ حسابا بالعملة المحلية.²

2- أهداف الرقابة على الصرف: إن الدول التي تطبق سياسة الرقابة على الصرف تتطلع من خلالها إلى تحقيق أهداف بالغة الأهمية والتأثير على اقتصادياتها الخارجية ومن أهم هذه الأهداف:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملة الأجنبية.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى.³

1 - سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص 44.

2 - سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والنظير، الدار اللبنانية المصرية، 1994، ص 68.

3 - عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 76.

- تستخدم الرقابة على الصرف كأحد أدوات القيود التجارية، بهدف حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد استيراد السلع غير الضرورية من خلال تقييد التحويل لاستيراد هذه السلع، وهذا يصب في صالح الميزان التجاري، ومن الممكن أن تمتد الفائدة إلى ميزان الخدمات عندما يتم تقييد بيع العملات الأجنبية لأغراض السياحة أو العلاج في الخارج.
- تعمل الرقابة على الصرف على دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية والمحافظة على احتياطي البلد من العملات الأجنبية.
- تعمل الرقابة على الصرف على منع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والحد من ظاهرة غسيل الأموال غير المشروعة والتي شاعت في الآونة الأخيرة.
- الحد من اتساع ظاهرة الدولار من خلال إزاحة العملة الوطنية واستخدام الدولار في المعاملات الداخلية، إلا أنه تجدر الإشارة هنا أن أي استخدام غير كفؤ لإجراءات الرقابة على الصرف من الممكن أن يعطى نتائج معاكسة بتفاقم ظاهرة الدولار من خلال عدم السيطرة على التعامل بالباطن في تداول العملات.
- تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية بين الدول من خلال تجميد الأرصدة المصرفية، وقد مورست هذه الأداة على نطاق واسع وفي أماكن مختلفة من العالم.¹

1 - نوزاد عبد الرحمن الهيبي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، مرجع سابق، ص 145/146.

3- وسائل الرقابة على الصرف:

يمكن التمييز بين نوعين من وسائل الرقابة على الصرف، وسائل مباشرة ووسائل غير مباشرة.

3-أ- وسائل الرقابة المباشرة: ويمكن تلخيصها في الجدول (3.1):

الجدول (3.1): وسائل الرقابة المباشرة على الصرف

وسائل الرقابة المباشرة	هي وسائل يستخدمها البنك المركزي وهي تقيد من كميات واستخدامات الصرف الأجنبي.
التدخل المباشر	يقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي.
تقييد الصرف الأجنبي	يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة الذي يقوم بتخصيصها طبقاً لقوانين معينة تحددها الحكومة، ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي : 1- التخصيص طبقاً للأولويات: تخصيص كل كميات الصرف الأجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية . 2- أسعار الصرف المتعددة: يقوم البنك بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء العملات اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية، وتحديد أسعار صرف مرتفعة على جانب الصادرات. 3- الحسابات المجمدة: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.
اتفاقيات المقاصة	تعني الاتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حساباً للدولة الأخرى بينوكمهم المركزية وبعملة محلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم فيما بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف هذه الاتفاقيات بالاتفاقيات الثنائية.
اتفاقيات الدفع	هي صورة من صور الاتفاقيات الثنائية لكنها تشمل إلى جانب المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل النقل والتأمين....

المصدر: سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، جامعة تلمسان الجزائر، 2010، ص46.

3-ب- وسائل الرقابة غير المباشرة: ونوضحها في الجدول (4.1) أسفله.

الجدول (4.1): وسائل الرقابة غير المباشرة على الصرف

وسائل الرقابة الغير مباشرة	
القيود الكمية	تهدف إلى الحد من الواردات وتتمثل في تقييد الواردات عن طريق حصص الاستيراد، الرفع من الضرائب والرسوم الجمركية.
تقديم إعانات التصدير	تهدف إلى تنشيط التصدير بهدف زيادة القيمة الكلية للصادرات.
رفع أسعار الفائدة	يؤثر سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال داخل وخارج الدولة، فرفع سعر الفائدة يزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الدولة وبالتالي يزيد الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية.

المصدر: سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، جامعة تلمسان الجزائر، 2010، ص47.

4- آثار ونتائج الرقابة على الصرف:

إن الرقابة على الصرف قد تكون عائقا أمام تطور ونمو التجارة الدولية نظرا للقيود التي تفرض على المبادلات التجارية. كما أن القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال هي الأخرى تجعل المستثمر الأجنبي يعرض عن استثمار أمواله في هذا البلد، خوفا من عدم إمكانية تحويل أرباحه أو إعادة رأسماله فيما بعد، كما أنها تؤدي إلى عدم إمكانية المقيم في هذا البلد من استثمار أمواله في الخارج.¹

فهذه الآثار تتولد عنها عمليات غير قانونية، تهدف إلى حفظ بيع أو شراء عملات صعبة أو استيراد وتصدير سلع وخدمات دون موافقة السلطات المعنية ويمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

أ- **المضاربة في رخص الاستيراد:** إن زيادة رخص الاستيراد غالبا ما يجبر إلى المضاربة والرشوة فالموظفون المسؤولون عن تقديم هذه الرخص هم عرضة لذلك، كما أن حامل هذه الرخصة يمكنه هو أيضا بيعها أو بالأحرى المضاربة بها.

ب- **تسرب رؤوس الأموال:** إن التحويل غير القانوني لرؤوس الأموال هو نتيجة لسياسة الرقابة على الصرف. المقيمون يقومون بتوظيف أصولهم في الخارج هروبا من الرقابة التي تؤثر على قدرتهم الشرائية بتخفيضها وهذا باستعمال سعر صرف غير مشجع.

ج- **الزيادة في قيمة الفوترة أو التقليل فيها والتهريب:** هي طرق القصد منها أساسا تزييف مبلغ فواتير التصدير والاستيراد بطرق غير قانونية لسلع مطلوبة بكثرة في أسواق الدول المجاورة.

د- **ظهور السوق السوداء للصرف:** إن احتكار البنك المركزي لعملية بيع وشراء العملة الأجنبية والقيود التي تنظم ذلك يؤدي إلى ظهور طرق ملتوية للحصول على العملة الصعبة، ناهيك عما إذا عجز البنك عن تلبية كل الطلبات على العملات الصعبة، كل هذا يجبر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف أو السوق السوداء.²

1 - عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 77.

2 - يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 78/77.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسلوك سعر الصرف

إن ما يتعرض له سعر الصرف من تقلبات وتذبذبات مستمرة جعل من المفكرين والمنظرين في بحث مستمر عما يفسر هذا السلوك فكانت هناك العيد من النظريات سنعرض أهمها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

وضعت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الشهير ^{*}Gustav Cassel سنة 1923 عندما أصدر كتابه النقود وأسعار الصرف الأجنبي.

ويرى Cassel أن سعر العملة يتحدد وفق قدرتها الشرائية في السوق المحلية مقارنة بمقدرتها في السوق الخارجية، وبالتالي فإن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون القدرة الشرائية متساوية في كلا البلدين، وعليه ففي حالة ارتفاع الأسعار المحلية في بلد ما (التضخم) فيجب تخفيض سعر الصرف من أجل المحافظة على تعادل القوة الشرائية، وتعتمد هذه النظرية على نموذجين تعادل القدرة الشرائية المطلق والنسبي.¹

أولاً: تعادل القدرة الشرائية المطلق:

تقوم على فكرة بسيطة تتمثل في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من جراء دفع وحدة نقدية واحدة تعطينا نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات في البلد الأجنبي وذلك بعد تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية.

لو افترضنا أن S يمثل سعر الصرف و P هو المستوى العام للأسعار في البلد المحلي، P^* هو مستوى الأسعار في البلد الأجنبي فإن :

$$S = P/P^* \dots\dots\dots (1.1)$$

وبذلك نصل إلى نتيجة وهي تساوي السلع والخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى الأسعار المحلية يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي فتصبح المعادلة:

$$P = SP^* \dots\dots\dots (2.1)$$

ثانياً: تعادل القوة الشرائية النسبي: تعمل هذه الصيغة على الاهتمام بكل ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فتشير إلى وجود علاقة بين التغير في أسعار الصرف ومستويات الأسعار فتصبح

$$ds/s = dp/p \cdot p^*/dp^* \dots\dots\dots (3.1)$$

المعادلة (1.1) كالتالي:

^{*} - كارل غوستاف كاسل (20 أكتوبر 1866 / 14 يناير 1945)، اقتصادي سويدي و أستاذ الاقتصاد بجامعة ستوكهولم، من المتأثرين بأفكار الاقتصادي البريطاني جون مينارد كيتز، وضع نظرية تعادل القوى الشرائية في 1923.

1- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 53.

2- أنظر: علي بن قلوبور، دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني الحقيقي في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 23.

والمعادلة (4.1) تؤدي إلى أن:

$$M.(1+id) = M.(1+ie).ct/cc \dots\dots\dots(5.1)$$

$$ct/cc = 1+id/1+ie \dots\dots\dots(6.1)$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$(ct-cc)/cc = id-ie/1+ie \dots\dots\dots (7.1)$$

وإذا كانت ie صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة السالفة الذكر كما يلي:

$$id-ie = (ct-cc)/cc \dots\dots\dots (8.1)$$

المطلب الثالث: نظرية الأرصاد:

حسب هذه النظرية إذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز، فهذا يعني أن عرض العملة المحلية أكبر من الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها (أي ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية). والعكس في حالة الفائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يترجم بانخفاض سعر الصرف أي بتعزيز قيمة العملة المحلية.¹

فلميزان المدفوعات أهمية كبرى في تفسير مستوى سعر الصرف، حيث رصيد الميزان التجاري يوضح لنا كل العمليات الخاصة بالواردات والصادرات من السلع، والذي من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف الفعلي، لأن الواردات والصادرات من السلع مرتبطة بالعلاقة بين مستوى الأسعار المحلية والخارجية، المعلومات التي يفرزها الميزان التجاري بشأن الشركاء التجاريين لها أهمية كبيرة لحساب أسعار الصرف الفعلية، وتحديد المستويات الملائمة لسعر الصرف المحلي لمختلف العملات، وبالتالي فإن عجز أو فائض ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية هو السبب في تراجع أو تحسن سعر الصرف للعملة المحلية.²

فزيادة عرض العملة الوطنية ونقصانه هو ما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية أو ارتفاعها، فضلا عن فضلا عن تغير كتلة النقود وسرعة دورانها، ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض والسبب في ذلك هو تعادل وتوازن ميزان المدفوعات.³

1- جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص74.

2- عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، 14/15

3 - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائرية، 2012، ص63/62.

خلاصة الفصل:

من خلال المفاهيم النظرية التي تعرضنا لها في هذا الفصل عرفنا بأن سعر الصرف ما هو إلا عدد الوحدات المدفوعة من عملة ما مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، فهو معامل للتعبير عن قيمة عملة ما بدلالة الأخرى، أما فيما يتعلق بأي العملات تكون وحدة واحدة أو عدد من الوحدات خلال استبدال العملة فهذا راجع إلى نمط التسعير المتبع إما مباشراً أو غير مباشر والذي تستخدمه السلطة النقدية بما يناسب تعاملاتها، كما أن لسعر الصرف صيغ عديدة يعبر بها عن قيمته حسب ما تقتضيه متغيرات وظروف الاقتصاد، ولقد كان مر بعدة أنظمة دولية سعيًا من الدول إلى إيجاد الاستقرار في عمليات التجارة الخارجية والتقييم الصحيح لمراكزها المالية، ناهيك عن سياساته المختلفة والتي تحقق الكثير من الاستقرار والتوازن على المستوى الداخلي وتوازن ميزان المدفوعات الذي لا يقل أهمية عن استقرار سعر الصرف، وهذا ما سنعرفه من خلال ما سيتم عرضه حول هذا الموضوع في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول لسعر الصرف وكل ما يتعلق به من مفاهيم ونظريات وتحليل لسلوكه، سنحاول في الفصل عرض موضوع ميزان المدفوعات، والذي يعد وثيقة تعكس المركز المالي للدولة وتبين قدراتها الاقتصادية وتوازنها الخارجية، هذا الذي وضعه التجاريون منذ القرنين السادس والسابع عشر، حيث كانوا يسجلون فيه صادراتهم من السلع ووارداتهم منا، في شكل بسيط ليعرفوا من خلاله وضعية اقتصاد البلد، وكان الفرق بين كل من الصادرات والواردات يسدد بالمعادن النفيسة، فتزداد ثروة البلد المتلقي لهذه المعادن وتنقص ثروة البلد المسدد، ومع تطور الاقتصاد وظهور النقود وأسعار الصرف وأنظمتها الحديثة، أصبح لميزان المدفوعات أهمية أكبر، وتوسعت بنوده وأعماله مع توسع حركة التجارة والأسواق الدوليين، ليشمل السلع المنظورة وغير المنظورة المادية أو الرأسمالية وكل ما يتم تبادله بين الدول، وأضحى الاهتمام بميزان المدفوعات أكثر قيمة ودقة، والعمل على توازنه من أولويات السلطات النقدية لكل الدول.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لما يتعلق بهذا الموضوع من مفاهيم نظرية ونتعرف على مدى أهميته، توازنه واختلاله وكيفية معالجة هذه الاختلالات عن طريق ما تم وضعه من نظريات ومناهج في هذا الإطار.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

إن لميزان المدفوعات أهمية قصوى للدول لمعرفة توازنها الخارجي ومركزها المالي وبما أن استخدامه كان منذ زمن طويل، فإن التغيرات الدولية في مجال التجارة والاقتصاد جعلت منه محل تغيير وتحسين حسب حاجتها إليه وفيما يلي سنعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

ككل المصطلحات والمسميات الاقتصادية الأخرى يحضى ميزان المدفوعات بتعاريف عديدة لعدة منظرين وباحثين، تصب مجملها أو تتفق على الخطوط العريضة المتمثلة في أهميته ودوره بالنسبة للدول وفي ما يلي سرد لبعض التعاريف المذكورة فيه:

ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة، من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.¹

يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، والديون الدولية التي عليها خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة.²

ويعرف بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا.³

هو السجل الأساس والمنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة.⁴ فمن خلال ما سبق من تعريفات نخلص إلى أن ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل فيه كل ما تم من مبادلات اقتصادية بين المقيمين في دولة ما وبين المقيمين خارجها، خلال فترة تكون سنة كاملة في الغالب. كما انه يختلف عن ميزان الدائنية والمديونية الدولي في كون هذا الأخير يسجل الحقوق والديون الدولية في لحظة معينة.

1 - عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية الجزائر، 2012، ص 60/59.

2 - عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 159.

3 - طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010، ص 49.

4 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج لنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 40.

كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تم تسجيلها في الميزان يجب أن تكون قد تمت بين المقيمين وغير المقيمين، ويعرف المقيم على أنه الفرد المقيم عادة على إقليم الدولة بصرف النظر عن جنسيته، فالأفراد المقيمون عرضاً على إقليم الدولة كالسائحين الأجانب لا يعتبرون مقيمين وعكس ذلك الشخص المقيم عرضاً في الخارج لا يفقد صفة المقيم.¹

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

- كونه يعد وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز.
 - يعتبر بيان لعرض العملة الأجنبية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.²
 - يبين لنا درجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، أي درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي.
 - يساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، مثل تخطيط التجارة الخارجية، ومجالات التمويل والتجارة الدولية.
 - يبين لنا من خلال مقارنة موازين المدفوعات السنوية للدولة، أثر السياسة الاقتصادية على التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
 - يظهر مدى تطور الاقتصاد الوطني من ناحية التطور الإنتاجي والصناعي ووضعية ذلك ضمن هيكل صادرات البلد.
 - أداة تساعد على تقييم وتفسير كل الظواهر الاقتصادية والنقدية والمالية المرتبطة بالاقتصاد الدولي.³
- بالرغم من كل ما ذكر من أهمية ومزايا لهذا الميزان، إلا أنه لا يبرز الصعوبات الكامنة وراء عمليات التوازن بين الصادرات والواردات، أو بين التدفقات الداخلة والخارجة، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل التي يمكن الاستفادة منها خصوصاً فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني. كما أن لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز

1 - عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، مرجع سابق ص 20.

2 - نوزاد عبد الرحمن الهيمي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، مرجع سابق ص 40.

3 - عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سابق ص 30.

الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل إنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة)، أي أنه لا يبين مثلاً الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى، ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.¹

المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصده.

أولاً: هيكل ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات في شكله من تقسيمين تقسيم عمودي حسب الدائنية والمديونية (جانب دائن والآخر مدين) وتقسيم عمودي يبين مختلف البنود حسب العمليات الاقتصادية المدرجة فيه وهي:

1- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):

يعرف حساب العمليات الجارية بأنه ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنية والمديونية والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين وهي ترتبط بالإنتاج والدخل ويحوي هذا الميزان أربعة موازين فرعية هي:

أ- **ميزان التجارة المنظورة:** ويسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري السلعي، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنية والمديونية التي يكون على شكل سلع بين المقيمين وغير المقيمين وترتبط بالدخل والإنتاج خلال تلك الفترة المدروسة.

ب- **ميزان التجارة غير المنظورة:** ويسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري الخدمي لأنه يضم كافة التعاملات ذات الطابع الغير مادي وكذا ترتبط بالدخل والإنتاج.

ج- **الميزان التجاري:** أو الحساب الجاري وهو يشمل رصيد كلا من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة.²

د- **حساب التحويلات من جانب واحد:** يتعلق هذا الحساب بمعاملات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى لا ترد، سواء كانت حكومية أو خاصة.³

2- الميزان الرأسمالي والمالي: (حساب العمليات الرأسمالية)

يضم هذا الحساب عنصرين أساسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوافقين مع ذات الحسابين في المحاسبة الوطنية، وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولاً وتعتبر الالتزامات إزاءهم خصوماً.

1 - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 6.

2 - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2015، ص 197.

3 - جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 79.

أ- **الحساب الرأسمالي:** يضم الحساب الرأسمالي عنصرين رئيسيين وهما التحويلات الرأسمالية وحيازة الأصول غير المنتجة وغير المالية أو التصرف فيها، وتتكون التحويلات الرأسمالية من التحويلات التي تتضمن تغييراً في ملكية أصول ثابتة، أو تحويلات الأموال المرتبطة أو المشروطة بحيازة أصول ثابتة أو التصرف فيها، أو التحويلات الناتجة عن قيام الدائن بإسقاط خصوم المدين دون تلقي أي مقابل لها. وتشمل حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها الأصول غير الملموسة مثل البراءات المرخصة، وعقود التأجير وغير ذلك من العقود القابلة للتحويل إلى الغير، الشهرة التجارية وما شابه ذلك.

ب- **الحساب المالي:** يشمل الحساب المالي على الاستثمار، المباشر استثمارات الحافظة، استثمارات أخرى وأصول احتياطية.

لم يعد التقسيم التقليدي على أساس الأجل الطويل والأجل القصير ساري المفعول إلا في فئة استثمارات أخرى، ذلك لأن أهمية هذا التقسيم تضاءلت بشكل واضح منذ أواخر القرن العشرين بالنسبة لعدد كبير من المعاملات المحلية والدولية.

يتضمن الاستثمار المباشر كافة المعاملات التي تتم بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار، وينقسم إلى رأس مال حقوق الملكية، العائدات المعاد استثمارها، ورأسمال آخر، ويوب حسب اتجاهه (في الخارج، في الاقتصاد القائم بإعداد البيان) كما يجري التمييز على أساس الأصول والخصوم في حسابي رأسمال حقوق الملكية وأنواع أخرى من رأس المال.

تشتمل استثمارات الحافظة على المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين الطويل الأجل، وأدوات الدين في السوق المالية، والمشتقات المالية القابلة للتداول، بما فيها مبادلة العملات وأسعار الفائدة، وتشمل فئة استثمارات أخرى على الإئتمانات التجارية والقروض القصيرة والطويلة الأجل (بما في ذلك قروض صندوق النقد الدولي والقروض المرتبطة بالتأجير التمويلي).

تشمل الأصول الاحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية أصولاً متاحة للاستخدام، بغرض الوفاء باحتياجات ميزان المدفوعات، وتضم الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى المؤسسات أو المنظمات الدولية والأصول من النقد الأجنبي (عملات وودائع وأوراق مالية) واستحقاقات أخرى.¹

3- بند السهو والخطأ:

يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج.¹

يعامل التباين الإحصائي (بند السهو والخطأ) كجزء من الحساب الرأسمالي على المدى القصير لأن المعاملات المالية بشكل عام تمثل المصدر الأكثر شيوعاً للخطأ ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدتين إلى واحد من الأسباب التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة، نتيجة الاختلاف في أيعار صرف العملات.
 - الخلل الناتج من تغيير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً، فمثلاً عندما ينتاب الخوف مستورداً في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة، هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدماً، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للدولة المصدرة كاستيراد غير مسجل لرأس المال.²
- ويعد هيكل ميزان المدفوعات من ناحية الشكل كما هو موضح بالجدول (1.2).

الجدول (1.2) هيكل ميزان المدفوعات

البند	دائن	مدين	رصيد
الميزان التجاري	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX (1)
	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX
	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX
	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX (2)
	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX (3)
	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX (4)
	(1)+(2)+(3)+(4)		XXXXXX
استثمارات صافية	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX (5)
	XXXXXX	XXXXXX	XXXXXX (6)
	(5)+(6)		XXXXXX
			XXXXXX
			XXXXXX
			XXXXXX
			XXXXXXXX

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المفاهيم النظرية السابقة.

1 - جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، المرجع نفسه، ص 81.

2 - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 9.

ثانيا: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات:

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالة اقتصادية .

1- الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

2- رصيد العمليات الجارية: مؤشر على قدرة أو حاجة الاقتصاد المعني على التمويل، حيث يعبر الرصيد الموجب للعمليات الجارية على أن الدولة لها قدرة على التمويل باعتبارها استطاعت تكوين ادخار صافي من خلال تعاملها مع الخارج، أما الرصيد السالب لهذا البند فيدل على احتياج للتمويل.

3- الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسنا في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل عرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهورا في قيمتها.¹

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات وتتمثل فيما يلي:

أولا: التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

ثانيا: معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ثالثا: الاختلاف في أسعار الفائدة:

يؤدي التغير في أسعار الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى

¹ - جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 84/83.

العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، فينتقل رأس المال إلى المركز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

رابعاً: سعر الصرف:

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.¹

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

تعمل السلطات المسؤولة عن إعداد ميزان المدفوعات على التقيد بالضوابط والمبادئ التي تتم بها عملية التسجيل حتى تتحصل على نتائج حقيقية ودقيقة، ومع أن ميزان المدفوعات يسجل بمبدأ القيد المزدوج إلا أنه غالباً مختل ونادراً ما يتوازن، فمعنى الاختلال والتوازن وأسبابهما سنعرفها من خلال عرض هذا المبحث.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما: التوازن الحسابي والاقتصادي

أولاً: التوازن الحسابي للميزان

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة فائض وبالقائمة نفسها.
 - إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة فائض فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة عجز وبالقائمة نفسها .
 - إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع في حالة توازن أيضاً، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:
- رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر.
- أو بمعنى آخر:

(رصيد الميزان الجاري = رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).¹

ثانياً: التوازن الاقتصادي للميزان

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق ويتحقق التوازن المحاسبي.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. والسؤال كيف يتحقق التوازن الاقتصادي؟¹.

للإجابة على هذا السؤال يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين هما:

- معاملات اقتصادية فوق الخط.

- معاملات اقتصادية تحت الخط.

وهكذا يمكننا القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو في صورة عجز؛ أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في حالة فائض أو عجز. وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات وأسبابها

أولاً: أنواع الاختلالات

في الحقيقة يختل ميزان المدفوعات حسب الظروف والأسباب المؤدية له، ونميز بين نوعي أساسيين من الاختلال من حيث الفترة مؤقت ودائم.

1- الاختلال المؤقت:

"يحصل نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة، وقد لا تتكرر في السنة الموالية، أو فيما يليها من السنوات الأخرى"².

وبالتالي فالاختلال المؤقت بدوره يمكن أن يحوي عدة أصناف مثل:

أ- الاختلال العارض:

وهو الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة نتيجة ظروف طارئة؛ قد يتسبب هذا النوع في عجز أو فائض في الميزان سرعان ما يزول بزوال السبب الذي أوجده.

ب- الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول

1 - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 201/202.

2 - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 216.

التي يقوم فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر المدة فيتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ج- الاختلال الدوري:

يحدث في الدول المتقدمة والدول ذات الحركية الاقتصادية وهو مرتبط بالتقلبات الاقتصادية المستمرة، فيكون ميزان فائض خلال فترة الازدهار وعاجز خلال فترة الركود، فهذا الاختلال مرتبط بحالة بالدورة الاقتصادية ويزول بزوالها.¹

د- الاختلال الإتجاهي:

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري، بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك انه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

هـ- الاختلال النقدي:

يحدث هذا عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة ما، مما يسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية) على ما هو عليه وهو الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختلال في ميزان المدفوعات يسمى "الاختلال النقدي" وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة. ويعتبر التضخم المحلي مثالا واضحا لهذا النوع من الاختلال، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات البديلة للإنتاج المحلي بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية.

أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز في الميزان، وهذا العجز لا سبيل لعلاج إلا بتخفيض العملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة.²

1 - عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبوت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 15/14.

2 - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 259/258.

2- الاختلال الدائم:

أو الأساسي أو الهيكلي كما يسميه البعض، ويحدث هذا الأخير عندما تحدث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي أو بعض قطاعات الإنتاج أو الاستهلاك فيكون هناك فرق كبير بين العرض والطلب، ويرجع غالبا إلى بعض أو احد العوامل التالية:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر، مثل التحول من الفحم إلى البترول.
 - تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، أو عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث أو الاكتشافات الجديدة.
 - تغير فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج، ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.
 - التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثماراتها الخارجية، وهو ما يؤدي إلى تغير العائد، الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
 - تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة، دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.
- هذا النوع من الاختلال نحتاج لعلاج إلى جهود كبيرة ومستمرة بدأ من وجود أسباب حدوثه وصولا إلى كيفية معالجتها، معتمدين بشكل واسع على السياسات النقدية والمالية. بمختلف أدواتها للتحكم في هذا الوضع.¹

ثانيا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

هناك الكثير من العوامل التي تؤدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاختلال أو التأثير السلبي على ميزان المدفوعات نذكر من بينها:

1- تغير مستويات الدخل:

يعد من بين الأسباب المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات هو تغير الدخل، فزيادة الدخل في الدولة تعقبه زيادة في الإنفاق وبالتالي الواردات وكذلك زيادة الدخل في الدول الأخرى تزيد من الطلب على السلع المصدرة من الدولة، والانخفاض يؤدي إلى نتائج عكسية وبالتالي يمكننا القول أن للدخل تأثير مباشر على الميزان وهذا كما يحدث للدول المصدرة للبترول عندما ترتفع الأسعار أو تنهار كما في الآونة الأخيرة.

2- تغير الأرصدة النقدية:

إن ما تتعرض له العملة من مضاربة في الأسواق الخارجية من أجل تخفيض عملتها يجعل من البنك المركزي يتدخل لامتصاص الفائض منها باستخدام رصيده من العملة الأجنبية وبالتالي خسارة رصيد من الميزان والعكس صحيح ، إضافة إلى التدفقات الرأسمالية الهاربة من عدم الاستقرار أو الخوف من الحروب وبالتالي نقصان الأرصدة النقدية وهو ما يسمى بالأموال الساخنة.¹

3- مرونة الجهاز الإنتاجي:

ترتبط مرونة الجهاز الإنتاجي لتغيرات الأسواق المحلية والدولية بالعلاقات الهيكلية للاقتصاد ففي حالة الاقتصاديات المتقدمة في الظروف الاعتيادية، تتوافق حركات الموارد الاقتصادية والمنتجات المختلفة مع حركات الدخول والأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي تتعامل حسابات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الاستثمارية، مع حسابات التحويلات الخارجية عند أقصر عائد اجتماعي طويل الأجل وأكثره استقرارا، وذلك لأن أي عجز في فترة ما يقابله طلب أكثر في أسواق المنتجات واستجابة أكثر للجهاز الإنتاجي في فترة أخرى.

4- تقلبات أسعار الصرف:

تظهر في تغير قيمة العملة الوطنية مقارنة بعملات البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية، حيث أن أي تغير ناتج عن آلية السوق في تعديل سعر الصرف ينعكس على قيم المعاملات المختلفة في ميزان المدفوعات، حيث إن أسعار الصادرات والواردات تتغيران حسب تغير سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي ينعكس ذلك على الكمية المطلوبة منها، فإذا ما تم انخفاض في قيمة العملة المحلية فإن الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية يزداد ويقل الطلب المحلي على الواردات وبالتالي التأثير على قيمة الحساب الجاري.²

إضافة إلى هذا هناك العديد من العوامل الأخرى التي لها دخل في اختلال ميزان المدفوعات مثل:

- درجة الانفتاح التجاري أو الانغلاق.
- تغير مستويات التكنولوجيا وتكاليف الإنتاج.
- الظروف الطبيعية (الكوارث، الحروب، ...)
- تنوع الموارد الطبيعية للدول وتغير احتياطاتها منها.

1 - أنظر: عزي خليفة، مرجع سابق، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام تثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، ص 14/13.

2 - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 257.

المطلب الثالث: آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، ولذا كان الاختلال في ميزان المدفوعات أمرا سيطر على تفكير المنظرين الاقتصاديين عبر التاريخ فكان لكل فلسفته ورأيه في إيجاد حل لهذه المشكلة.

أولا: التوازن الآلي لميزان المدفوعات عند الكلاسيك:

درس الاقتصاديون الكلاسيك ميكانيكية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات سواء عن طريق التغير في الأسعار الداخلية (مع ثبات سعر الصرف) أو عن طريق تعديل سعر الصرف (مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا). وفيما يلي سنوضح أولا كيف يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار الداخلية ثم نلي ذلك ببيان كيفية عودة التوازن إلى الميزان عن طريق تغير سعر الصرف.

1- إعادة التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية:

يرجع الاهتمام بتغيرات الأسعار إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عند الكلاسيك، حيث كان نظام الصرف السائد حينذاك هو القائم على قاعدة الذهب (حرية الانتقال الدولي للذهب)¹. حيث يرون أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة التوازن، لكن النظرية تفترض توفر شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

- ثبات أسعار الصرف
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع.
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.
- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج
- وجوب كون السوق في موقع تنافسي
- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية².

نفترض أن هناك دولة تسير على قاعدة الذهب، ولنفترض أيضا أن ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدولة قد حقق فائضا، حيث يترتب عليه دخول الذهب إليها، وينجم على الزيادة في كمية الذهب زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي. ومعنى ذلك أن أسعار السلع الوطنية تصبح مرتفعة الثمن بالنسبة إلى السلع الأجنبية، وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى

1- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مرجع سابق، 1991، ص 201.

2- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 110.

زيادة الواردات وقلة الصادرات، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات الجارية يعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية، مما يعني عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما إذا افترضنا أن ميزان المدفوعات الجارية قد أصابه عجز، فمعنى ذلك أن المطلوب من النقد الأجنبي أكبر من المعروض منه، وعند الوصول إلى نقطة خروج الذهب، فإن الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج. وانخفاض المخزون منه سيولد وفقا لنظرية كمية النقود انخفاضا في الأسعار الداخلية، وذلك في حد ذاته يعتبر أمرا منشطا للصادرات وكابحا لجماح الواردات، ومن ثم سيتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن¹.

2- التصحيح عن طريق سعر الصرف :

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، و اتخاذ نظام سعر صرف حر، و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية . وتتخلص هذه الآلية في أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب الخارجي على منتجات البلد، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وعلى ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات . وبذلك تتجه الدولة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي، فيظهر فائض في الميزان يعوض العجز الذي يظهر في البداية، وبذلك يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.²

وفي حالة حدوث فائض في الميزان، فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للبلد مقارنة مع البلدان الأخرى، ويترتب على ذلك انخفاض صادرات البلد إلى الخارج، نظرا لارتفاع الأسعار من وجهة نظر الخارج (الأجانب) ارتفاع في الإيرادات من الخارج، نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني البلد، وتستمر هذه العملية "حسب هذه النظرية" حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وطبقا لهذه النظرية أيضا فإن التغيرات الحاصلة في الأسعار، يمكن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات وليس بالشكل الذي تؤثر الأسعار، وفي حالة " الفائض " بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما

1- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 202.

2- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص 187-188.

سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد "Capital Out Flows" وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، اما في حالة "العجز" فبالإمكان رفع سعر الفائدة من اجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل "Capital in flows" وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان.

(الخلل في الميزان ← خروج أو دخول الذهب ← تغير في عرض النقد ← تغير في مستوى الأسعار (بما فيها معدل الفائدة) ← تغير في الصرف الأجنبي ← التأثير على توازن الميزان)¹.

3- انتقاد هذه النظرية: رغم هذا التقديم للآلية، إلا أن النظرية تعرضت لانتقادات كبيرة تنقص من فعاليتها، منها:

- مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفترضها النظرية، فقد تكون مرونة ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعرضة.

- يوجد تناقض كبير في السياسة الاقتصادية بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، لأن تفرض من أجل تحقيقها أن تقبل الحكومة ترك آلية التوازن التلقائي دون تدخل باستعمال السياسة النقدية من أجل دعم التقلبات الحاصلة في الأسعار حتى يكون الأثر كامل . كما أن الواقع أثبت العكس، حيث أن هذه الآلية مرتبطة بقيود اجتماعية وسياسية. فهناك ضمان لحد أدنى للأسعار، لابد ألا تنخفض عنه، أو عدم قبول آثار انكماشية تسمح للعملية بمعالجة العجز. لهذا، يمكن القول أن التعديل باستعمال الأسعار لا يمكن أن ينجح إلا في الاتجاه التضخمي.

بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالنظرية نفسها، هناك ظروف أخرى خارجية، حيث أن النظرية أتت في زمن بعيد كانت فيه المبادلات الدولية ضعيفة في التسديدات، وبالتالي هي غير صالحة في الوقت الحاضر نتيجة المعاملات المالية المتطورة، وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة.

ويمكن القول أن النظرية الكلاسيكية تكون مقبولة بتوفر ظروف تساعد على إحداث تغيرات في الأسعار ناتجة عن رصيد ميزان المدفوعات لإعادة التوازن. لكن ومع الوقت، لاحظ الاقتصاديون توازن خارجي بدرجة سريعة كبيرة، في حين أن تغيرات الأسعار كانت صغيرة وليست بالقدر الذي من شأنه التسريع في عملية إعادة التوازن، وهذا ما نبههم لوجود عوامل أخرى أكثر فعالية من الأثمان، قادت كثير إلى الاعتماد على متغير الدخل النقدي كعامل لإعادة التوازن².

1- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص130.

2- أنظر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2004/2005، ص34، 35.

ثانيا: آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات في النظرية الكيترية:

تعتمد النظرية الكيترية في شرحها لآلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات أساسا على الدخل القومي ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية (رصيد المعاملات الخارجية) يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال¹ إن الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغيير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل , اعتمادا على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية والإنفاق الحكومي , فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات والإنفاق على مستوى الدخل , وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد باعتبار الواردات دالة تابعة للدخل.

1- فرضيات النظرية الكيترية: وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية :

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد .
- جمود الأسعار (ثباتها)
- ثبات أسعار الصرف²

2- تفسير النظرية: وفي تفسيره للتوازن يعتمد كيتر على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية , أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات ' زيادة أو نقصانا , ومقدار التغير في الدخل , بالزيادة أو النقصان . فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي , وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي , أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقق فائض , أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى , وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات يتحقق التوازن في النظرية الكيترية عند تساوي العرض والطلب الكليين أي عندما يكون:

$$Y=C+I+G+X-M.....(1.2)$$

بالبحث عن الدخل التوازني في النموذج الكيترى نجد:

$$Y=a+by_d+bT_0+btY+bR_0+I+G+X_0+M_0+My(2.2)$$

بتبسيط العملية نتوصل إلى:

2- حنان لوروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي المرجع نفسه، ص35.

3- جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص99-100.

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m}(bT_0+bR_0+I_0+G+X_0+M_0+My) \dots\dots\dots(3.2)$$

من المعادلة (3.1) نجد إن مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف التجارة الخارجية يحملان نفس القيمة

ويؤثران تأثيراً طردياً في الدخل إيجاباً وسلباً وقيمة المضاعف هذه مساوية لـ: $\frac{1}{1-b+bt+m}$ ¹.

أما الواردات فإنها تؤثر بميلها الحدي على الدخل والذي يكون سالبا والذي يحسب كما يلي:

$$m = \partial M / \partial Y$$

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال .

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال .

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل عديد العوامل الأخرى.

3- انتقادات النظرية: وجهت لهذه النظرية انتقادات منها:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزاء من الزيادة التي حدثت في الدخل.

- أنها تعتمد على التحليل الساكن ، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كيتز وجودها. ²

ومن هنا ظهرت أفكار لمنظرين آخرين في تحليلهم لإعادة التوازن لميزان المدفوعات سنطرحه في المبحث الثالث.

1- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 231-235.

2 - جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 101.

المبحث الثالث: مناهج تسوية الاختلال عن طريق أسعار الصرف

توجد عدة مناهج تعمل على دراسة وتبيين الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات خصوصاً تخفيض ورفع قيمة العملة الوطنية، سنحاول تبين ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: منهج المرونات

يركز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري حيث يعتبر أنصار هذا المذهب أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا الفرق بين الصادرات والواردات، ويقوم هذا المنهج على عدة افتراضات ومرونات سنعرضها فيما يأتي:

أولاً: افتراضات منهج المرونات

- التوازن المبدئي في الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) أي أن رصيده مساو للصفر.
- المرونات السعرية هي القدرة على تفسير أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.
- ثبات منحنيات الطلب على الصادرات ومنحنيات الطلب على الواردات.
- يفترض دولتين فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، على أن يقتصر التعامل بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة.
- استقرار سوق الصرف نظراً لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة.
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.
- عدم وجود ردود أفعال أخرى للدول التي تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيرات في سعر الصرف.¹

ثانياً: أنواع المرونات

1- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:

إن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض أسعار الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها، وعليه زيادة حصيلة الصادرات المحلية، وهذا كله مربوط بدرجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات حيث:

- إن كانت هذه المرونة معدومة، يعني أن أثر التخفيض في قيمة العملة لن يكون له أثر كبير، وبالتالي انخفاض المحصلات من العملات، الأجنبية حتى ولو كان العرض الداخلي للصادرات عديم المرونة.

- إذا كانت هذه المرونة غير منعقدة، فإن نجاح عملية التخفيض في قيمة العملة مرتبط بالأسعار النسبية للصادرات.
- إذا كانت الطلب متكافئ المرونة، أي يزداد الطلب الخارجي على الصادرات بنفس تخفيض قيمة العملة، وعليه فحصيللة العملات الأجنبية من عملية التصدير تبقى ثابتة.
- إذا كان الطلب الخارجي لا نهائي المرونة، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة يكون أكبر ما يكون وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات.

2- مرونة العرض الداخلي للصادرات:

إذا كانت مرونة الطلب الخارجي للصادرات لا نهائية المرونة، بالرغم من ذلك قد تكون مرونة العرض الداخلي للصادرات عديمة المرونة وبالتالي لا تتغير حصيلة الصادرات ولا سعرها بدلالة العملة الأجنبية. إذا كان العرض الداخلي للصادرات لا نهائي المرونة، في هذه الحالة ينخفض السعر بالنسبة للمستوردين بنفس المعدل الذي تنخفض به قيمة العملة المحلية، في حين أن السعر المحلي للصادرات يبقى ثابتاً، والسبب في ذلك كون أن مرونة العرض الكبيرة تعني استجابة جانب العرض للسعر الأجنبي المنخفض. ومن هنا نستخلص أن تخفيض قيمة العملة لا يكون فعالاً إلا عندما تؤول مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي لها إلى ما لا نهاية.¹

3- مرونة الطلب الداخلي على الواردات:

في حالة ما إذا كان الطلب الداخلي على الواردات عديم المرونة، يؤدي تخفيض العملة المحلية إلى زيادة قيمة الواردات باعتبار أن سعرها الخارجي يبقى ثابتاً وكميتها لن تتغير، بينما يزداد سعرها المحلي، وبالتالي تزداد القيمة الإجمالية للواردات، بالنسبة التي انخفضت بها قيمة العملة المحلية، وإذا كان الطلب الداخلي على الواردات لا يؤول إلى ما لا نهاية في هذه الحالة تتناقص الكمية المطلوبة من الواردات بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الإجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.

4- مرونة العرض الخارجي للواردات:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية في حالة العرض الخارجي للواردات عديم المرونة يؤدي إلى انخفاض الطلب الداخلي على الواردات، وبدوره يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة، وفي حالة ما إذا كانت مرونة العرض الخارجي للواردات تؤول إلى ما لا نهاية، فإن سعر الواردات المقوم بالعملية الأجنبية يبقى ثابتاً.

وبالتالي نستنتج أن تخفيض العملة المحلية يكون فعالا في التأثير على الواردات إذا كانت مرونة الطلب الداخلي للواردات ومرونة العرض الخارجي لها تؤول إلى ما لا نهاية.

المطلب الثاني: منهج الاستيعاب

يركز منهج الاستيعاب في دراسة أثر التخفيض أو الرفع في قيمة العملة على الميزان التجاري ويولي هذا المنهج أهمية كبيرة أيضا بالمداخيل، بالإضافة إلى الإنفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان التجاري، ويعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على الأفكار الكيترية.

كما يقوم هذا المنهج على عدة فرضيات أهمها:

- الصادرات تتم من الناتج الجاري؛
- توفر حصة جيدة من الاحتياطات الدولية لدى الدولة؛
- ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة؛
- حالة التوظيف غير الكاملة البطالة على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا.
- استبعاد كافة عناصر ميزان المدفوعات من التحليل والتركيز فقد على بنود الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

عرفنا أن منهج المرونات يهتم فقط بالأسعار النسبية للصادرات والواردات وتأثيرها على الميزان التجاري، حيث أهمل الدخل وتأثيراته لذلك يرى الكسندر أن منهج الاستيعاب يعالج هذا النقص في منهج المرونات ضمن إطار كيتري بسيط، وهو ما سنوضحه فيما يلي: ¹

لتكن معادلة الدخل التالية: $Y = C + I + G + X - M$ (4.2)

حيث: Y = الدخل C = الاستهلاك G = الإنفاق الحكومي X = الصادرات M = الواردات.

يمثل مجموع الاستهلاك، الإنفاق والاستثمار الامتصاص أو (الاستيعاب) ونرمز له بالرمز A حيث :

$$A = C + I + G \quad (5.2)$$

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري $(X - M)$ ومنه تصبح المعادلة:

$$Y = A + (X - M) \quad (6.2)$$

$$Y - A = X - M \quad (7.2) \quad \text{أي:}$$

وبالتالي فإن رصيد الميزان التجاري يمثل الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب.

- يكون رصيد الميزان التجاري $(X-M) < 0$ عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي اقل من دخله الحقيقي أي $A < Y$.
 - يكون رصيد الميزان التجاري $(X-M) > 0$ عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي أكثر من دخله الحقيقي أي $A > Y$.
- يعرف ميزان المدفوعات في نطاق منهج الاستيعاب بأنه يعبر عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وبين ما تستوعبه من هذا الإنتاج، وعليه فالعجز يعني أن الإنفاق الحكومي يزيد عن الدخل الوطني ومن المعادلة تبين أن العجز في ميزان المدفوعات، الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب عن الدخل الوطني، وبالتالي لعلاج ذلك يجب أن يعمل تخفيض قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب، وفي نفس زيادة الدخل الوطني بالقدر الكافي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

ويفترض النموذج أن التخفيض سوف ينجح في رفع الأسعار المحلية لكل من الصادرات والواردات التي تدخل كمنتج وسيط في الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية بصفة عامة، كذلك يفترض هذا النموذج أن التخفيض قد ينجح في تحفيز الصادرات مما يخلق زيادة في مستوى الدخل الوطني، هذا إلى جانب افتراض أن عناصر الاستيعاب ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل الوطني.¹

المطلب الثالث: المنهج النقدي

يبين المنهج النقدي لميزان المدفوعات أن الاختلالات الخارجية هي في العادة ظاهرة نقدية في طبيعتها، وأن معالجة عجز ميزان المدفوعات ممكنة من خلال تقليص عرض النقود والسيطرة على الإنفاق وعلى أسعار الفائض، وهذا بدوره يقلص الواردات فيصح وضع ميزان المدفوعات، ويقوم هذا المنهج على مجموعة من الافتراضات، مثل:

- ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، والإشارة هنا إلى ميزان التسويات الرسمية والذي بدوره ما هو إلا حساب للنقود؛
- غياب تأثير الأسعار النسبية أو أنها تلعب دوراً ثانوياً، حيث يتجه تأثير تغيرات العرض النقدي إلى الإنفاق الكلي بما في ذلك الإنفاق على السلع والخدمات، والأصول المالية الأجنبية والمحلية؛
- وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الدخل والاستثمار على سعر الصرف وهذا التأثير يمر من خلال الفترات النقدية أي هذه المتغيرات تؤثر على الطلب والعرض النقدي ومنه على سعر الصرف.

- إن الأجل الطويل هو الذي يحكم العلاقات بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف، وهذا يعني أن الأجل الطويل كفيل بتحقيق التوازن النقدي، وبالتالي التوازن الخارجي؛
- العرض النقدي هو متغير خارجي يخضع لرقابة السلطة النقدية؛
- السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح، وبالتالي يفاضل المقيمون بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية،
- الطلب على النقود طلب متجانس بالإضافة إلى غياب الوهم النقدي، وعليه فإن الطلب على النقود يتوقف على القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية، ذات العلاقة كالدخل القومي بالأسعار الثابتة، وسعر الفائدة الحقيقي.¹

أولاً: تسوية الاختلال عبر المنهج النقدي

يقوم المنهج النقدي بدراسة العلاقة بين السوق النقدي والسوق السلعي، والتي تنص على أن الطلب النقدي يقابله فائض في عرض السلع الداخلة في التجارة، أو فائض في العرض النقدي فيقابله فائض في الطلب على السلع داخل البلد، وبالتالي تتم دراسة كيفية تأثير الاختلالات النقدية على ميزان المدفوعات من خلال التأثير في سوق السلع المتاجر بها.²

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي، المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض بنسبة معينة إلى رفع الأسعار المحلية لكافة السلع الداخلة في التجارة، بنفس النسبة وقد تم افتراض ثبات الأسعار الأجنبية للسلع والخدمات الداخلة في التجارة، كما يؤدي أيضا ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية التي لا تدخل في التجارة، ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض، والتي يدخل في إنتاجها بعض المستلزمات المستوردة، وذلك ما يخفض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والوحدات الاقتصادية، تعرف هذه الظاهرة بأثر الأرصدة النقدية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة طلبهم على الأرصدة النقدية الاسمية، لاستعادة القيمة الحقيقية المرغوب فيها للأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، وعليه تتدخل السلطات النقدية للحد من الفائض في الطلب النقدي وذلك بزيادة العرض النقدي، لأنه في حال توفر ذلك يلجأ الأفراد والوحدات الاقتصادية إلى محاولة جذب الأرصدة النقدية الأجنبية، من أجل استعادة التوازن النقدي مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة وجود فائض في العرض النقدي.³

1 - عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 75.

2 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، مرجع سابق ص 106.

3 - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 353.

ثانيا: ملائمة المنهج النقدي للدول النامية

يتمتع المنهج النقدي بسمات تتلاءم لحد كبير مع واقع الدول النامية وتتمثل في النقاط التالية:

- معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم ومنطبقة إلى حد كبير مع ظروف الدول النامية،
- معظم الدول النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي، لا تتوفر لديها البيانات الكافية حول حسابات الدخل القومي والنتاج، إذا ما ارتأت تطبيق المناهج التقليدية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، إلا انه يمكن أن تتوفر لدى البنوك المركزية البيانات الإجمالية لميزان المدفوعات بشكل أدق من البيانات الأخرى، مما يجعل عمل تطبيق المنهج النقدي أسهل من المناهج الأخرى.
- عدم توفر هياكل مالية متطورة في الدول النامية، مما يزيد صعوبة تبني سياسة تصحيحية على وضع منهج الاستيعاب في حين تعتبر فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق؛
- تعتمد الدول النامية على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات مما يسهل إمكانية تبني المنهج النقدي.¹

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهبيي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، مرجع سابق ص110/111.

خلاصة الفصل:

إن ميزان المدفوعات من خلال كل ما كتب حوله من مواضيع وأنجزت فيه من دراسات، هو سجل محاسبي تسجل فيه كل التدفقات المالية الداخلة والخارجة للبلد بين المقيمين وغير المقيمين فيه، وذلك نتيجة للمعاملات الاقتصادية التي تحدث بينهم من انتقال سلع أو خدمات أو عوامل أو إنتاج أو أموال في حد ذاتها، وبمفهوم أوسع كل ما له قيمة مالية، لكن الاهتمام المتزايد به يعكس مدى أهميته الاقتصادية كونه يعد وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي كما يساعد الدول على تخطيط ورسم العلاقات الاقتصادية الخارجية، بناء على ما تحصل عليه من مؤشرات، وبما أن اختلاله يشكل مشكلا حقيقيا، فإن كل الحكومات تسعى جاهدة إلى المحافظة على استقراره، مستخدمة في ذلك كل سياساتها المالية والنقدية، واعتمادا على كل النظريات والمناهج التي تسهل لها ذلك، بقدر يجعل منها قادرة على خلق حالة التوازن.

ونظرا لعلاقته بسعر الصرف كون التدفقات النقدية بين الدول لا بد وأن تقيم بأسعار صرف عملاتها، فإن هذه الأخيرة تؤثر بشكل أو بآخر على أرصده، وقد استعملت أسعار الصرف وسياساتها كثيرا في الدول النامية، لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومن بينها الجزائر، وهو ما سنعرفه عن هذا الموضوع في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية وقياسية لتأثير سياسات الصرف
على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة
من 1989 إلى 2014

تمهيد:

بعدما تعرفنا على موضوعي سعر الصرف وميزان المدفوعات وكل ما يحيط بهما من مفاهيم خلال الفصلين السابقين، سنحاول جاهدين في هذا الفصل إسقاط سياسات ونظم الصرف وتأثيرها على ميزان المدفوعات، على حالة الجزائر باعتباره بلد نامٍ، استخدم هذه السياسات في إصلاحاته الاقتصادية، بعدما خلفت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي آثارا سلبية عليه، تمثلت في عدم كفاية احتياطات الصرف، عجز ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، إضافة إلى تراكم المديونية تجاه الخارج، نتيجة لسياسة سعر الصرف التي كانت تتبع والتي أسفرت عن مغالاة في قيمة الدينار واتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، إضافة إلى تدهور أسعار النفط سنة 1986.

كل ما سبق ذكره أجبر السلطات الجزائرية على القيام بإجراءات وتعديلات على هيكل الاقتصاد بداية من تخفيض قيمة العملة على التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ثم التمويل التوسعي وإعادة جدولة الديون بالتنسيق مع المؤسسات الدولية، والهدف من كل هذه الإجراءات هو تقريب سعر صرف الدينار من قيمته الحقيقية حتى يصبح قابل للتحويل وكذا تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي.

ومن أجل فهم أعمق لهذه الإجراءات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى تطور نظام الصرف الجزائري وإلى تحليل اثر عملية تخفيض قيمة العملة على ميزان مدفوعاته للفترة بين 1989-1998 ثم دراسة إحصائية لأهم بنود ميزان المدفوعات للفترة الأخيرة من 1999 إلى 2014 التي تحسب على سياسة الرقابة على الصرف دون التخفيض وتعتبر مستقرة مقارنة بسابقتها.

المبحث الأول: تطور نظام الصرف الجزائري

كباقي الاقتصاديات الأخرى مر الاقتصاد الجزائري بعدة تغييرات في نظام الصرف وفقا لمثل تلبية الحاجة والتوازنات الخارجية والداخلية، ووفق ما يحفظ له الاستقرار وتحقيق التنمية المنشودة، فكان قد اتبع نظام سعر الصرف الثابت على مرحلتين، بعملة وبسلة عملات ولكن الضرورة جعلته يقوم بإصلاحات وبرامج تعديليه لينتقل إلى التعويم المدار إلى وقتنا الحالي، وفي المطالب الموالية سنشرح أهم المراحل ونحاول تحليل وتفسير الجوى من هذه التغييرات.

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت للفترة 1962-1973

بعد الاستقلال كانت الجزائر لا تزال تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، وكانت عملتها قابلة للتحويل. ولكن ضعف اقتصادها وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، جعل الجزائر تلجأ إلى مراقبة الصرف، وذلك عن طريق الاستقلال المادي والنقدي بتأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 62-144 المؤرخ في 1962/12/13، ثم اصدر الدينار الجزائري في 1964/04/10 حيث تحدد سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أ تنقيده به الجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي ، وهو بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي لأنه ثابت مقابله، واستمر ذلك إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار بـ $\pm 1\%$ ¹ أدى ضعف الفرنك الفرنسي حينها إلى الانخفاض المستمر في الدينار الجزائري مقابل مختلف العملات وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف، الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، نظام الحصص، الاحتكار وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.²

1 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص155.

2 - شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر دراسة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، ماي 2011، ص 123/122.

المطلب الثاني : نظام الصرف المثبت بسلة عملات للفترة 1973-1994

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن طريق اتفاقية بريتون وودز وعن تعويم أسعار الصرف، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا انها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنويعاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبالإضافة إلى ذلك، في مارس 1973 وظهر معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة للدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة. "حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي وبارتباط الجزائر بهذه السلة من العملات سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك، حيث قيمة الدينار تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة"¹. وفيما يلي تفصيل لعملات السلة ونسب ترجيح كل منها:

الجدول رقم (1.3): ائزان العملات الأجنبية في سلة ترجيح سعر صرف الدينار الجزائري

العملة	ائزائها (نسبة الترجيح) %	العملة	ائزائها (نسبة الترجيح) %
الدولار الأمريكي	40.15	البزيطة الإسبانية	2
الفرنك الفرنسي	29.2	الفلوران الايرلندي	1.5
المارك الألماني	11.5	الدولار الكندي	0.75
الليرة الإيطالية	4	الكرونة الدنماركية	02
الجنيه الإسترليني	3.85	الكرونة النرويجية	01
الفرنك البلجيكي	2.5	الشلنق النمساوي	0.5
الفرنك السويسري	2.25	الكرونة السويدية	1.5

المصدر: بنك الجزائر. نقلا عن: مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية-، مذكرة ماجستير اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص 46.

في هذه الفترة اتسم الاقتصاد الجزائري بسعر صرف مقوم بالزيادة وقد مارس هذا التقييم الزائد للدينار آثارا سلبية على الاقتصاد كالتضخم وكبح الصادرات مما نتج عنه حساب جاري سالب ونمو سريع للكتلة النقدية كما تضاعف حجم حتى حوالي 22 مرة عند سنة 1991.¹

وفي مرحلة ثانية لهذه الفترة والتي يعتبرها البعض فترة سياسة إيجابية للصرف مقارنة بالفترة بين 1974 و 1986 التي كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد، أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وكذا ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنة 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري، في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988، والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي، مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، تهدف إلى الانتقال وبخطى سريعة من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض الصريح بنسبة 27% بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاقية الـ FMI وبهذا التخفيض بلغ سعر صرف الدينار 22.5 دج/\$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994.²

ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991 في الجدول رقم (2.3) .

1-Mohamed Kenniche, Monnaie surévaluée, système de prix et dévaluation en Algérie, les cahier de CREAD, n57,2001, Alger, p2.

الجدول رقم (2.3): سعر صرف الدينار الجزائري خلال مرحلة الانزلاق التدريجي 1987-1991

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة دج/\$	4.9	5.91	7.61	10	17.7

المصدر: بنك الجزائر نقلا عن: شعيب بونوة وخياط رحيمية، سياسة سعر الصرف بالجزائر -دراسة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات

الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف - الجزائر، ماي 2011، ص 123.

المطلب الثالث: نظام التعويم الموجه بداية من 1994.

في سنة 1994 قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار على مرحلتين بمجموع 40% وذلك بين شهري أفريل وسبتمبر، وخلال هذه السنة تم تحديد نظام سعر الصرف التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية¹ وكان على مرحلتين التثبيت وسوق الصرف بين البنوك.

أولا: نظام جلسات التثبيت: من سبتمبر 1994 الى ديسمبر 1995:

بمقتضى التعليم رقم 61-94 المؤرخة في 28/09/1994 والتي أدرجت نظام التثبيت، وذلك وبتحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز للبنوك التجارية، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف البنك المركزي. عند افتتاح كل حصة، بنك الجزائر يعلن عن أسعار صرف سقفية (يساوي دائما سعر إقفال الحصة السابقة)، والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف. على أساس هذا التعريف كل بنك يساهم بمهمة عرض المبلغ الذي يريد شراؤه وبسعر الصرف المطلوب. ممثل بنك الجزائر يسجل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ويقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر.²

ومما ساهم في نجاح هذا النظام الجديد هو:

- نجاح برنامج التحكم في الوضع النقدي؛

- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض؛

تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة؛

حيث كانت تهدف إلى:

تحديد سعر الصرف من خلال المناقصات، تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي و خفض قيمته في السوق الموازية.³

1 - شعيب بونوة وخياط رحيمية، سياسة سعر الصرف بالجزائر، مرجع سابق، ص 124.

2 - مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر، مرجع سابق، ص 50.

3 - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، ط 1، 2011، ص 240.

ثانيا: سوق الصرف بين البنوك:

في إطار تحرير التجارة الخارجية ونمط الصرف المعتمد منذ 1994 في إطار برنامج التعديل الهيكلي، بنك الجزائر أقام عن طريق التعليم رقم: 95-08 لـ 1995/12/23 الخاصة بسوق الصرف، سوق ما بين البنوك للصرف، هذه السوق مفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، والمرخص لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهم ويحتفظ بوضعيات الصرف الواجب احترامها دائما.

- مساهمة قصوى بـ 10% بين مبلغ وضعيتها الآجلة أو العاجلة لكل عملة صعبة أجنبية ومبلغ أموالها الخاصة، ومساهمة قصوى بمبلغ 30% بين أعلى مبلغ الوضعية الآجلة أم العاجلة لكل العملات وأموالها الخاصة .

- بنك الجزائر يمكن أن يتدخل في السوق عن طريق إيرادات صادرات المحروقات المتحصل عليها وعليه فهو الدور المسيطر على السوق.

سوق الصرف غير محدد. يمكن، وعليه يستعمل المتدخلون الهاتف، التلكس والأنظمة الالكترونية الأخرى لمعالجة عمليات الصرف بالعملة الأجنبية والوطنية، القابلة للتحويل بكل حرية حسب زبائنها أو حسابها الخاص، فهو سوق يشتغل باستمرار بدليل أن العمليات يمكن أن تجري كل يوم مفتوح. وفي النهاية السوق مقسم تنظيميا إلى قسمين: سوق ما بين البنوك للعمليات العاجلة (spot) والأخرى للعمليات الآجلة (forward) هذا الأخير ليس عمليا بعد.

إن إيرادات البنوك من العملات الصعبة تأتي من عملية الشراء في سوق الصرف أو من إيرادات حصتها من الصادرات خارج المحروقات (إجبارية امتلاك العملة انخفاض إلى 50% إلا إيرادات المحروقات)، والمبالغ المحصل عليها من القروض المالية بالعملة الصعبة سواء على حساب البنك أو لزنائنها.¹

إن سوق الصرف البنينة انطلق نشاطها بصفة فعلية بتاريخ 1996/01/02، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل أخرى قابلة للتحويل كذلك.²

1 - مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر، مرجع سابق، ص 51/52.

2 - نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 242.

المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات للفترة 1989-1998.

بعد العجز المستمرة في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، إضافة إلى التضخم الكبير وتراكم الديون، قررت السلطات الجزائرية الدخول في إصلاحات وبرامج لإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد من بينها تخفيض قيمة العملة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أثر هذه العملية على مختلف بنود ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تخفيض قيمة الدينار الجزائري الأسباب والدوافع

إن سياسة تخفيض قيمة العملة لم تكن واردة في أذهان السلطات النقدية الجزائرية قبل 1986، حيث كان سعر صرف الدينار مقوم إداريا وأكثر من قيمته الحقيقية وغير قابل للتحويل في المعاملات الرأسمالية الدولية ظنا من السلطات أنها في المسار الصحيح الذي يجعل المتغيرات الاقتصادية الكلية مستقرة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت السلطات إجراء تخفيض هادئ عن طريق الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، وبحلول سنة 1994 تم اللجوء اضطرارياً* إلى التخفيض الصريح تطبيقاً لمقترح صندوق النقد الدولي والدخول في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد، من أجل إيجاد قيمة حقيقية للدينار وبعث الثقة فيه من جديد وتحقيق التوازن الخارجي المنشود.

أولاً: أسباب ودوافع تخفيض العملة في الجزائر:

إن أهم أسباب اللجوء إلى التخفيض مرده إلى الاختلال الخارجي وكذا الداخلي للاقتصاد الذي عانت منه الجزائر والذي تميز بـ:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛
- التآكل المستمر لاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة، فضلاً عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت 82.2% من الصادرات سنة 1993، وبالتخفيض يمكن إعادة ترتيب الدين الخارجي؛

* - التوقف عن الدفع الذي أعلن عنه في 1994/04/06 وانغلاق رؤوس الأموال في وجه الجزائر بالرغم من سلسلة الإصلاحات التي حدثت، جعل من الجزائر تقبل بفكرة التخفيض الصريح للعملة واللجوء لبرنامج التصحيح الهيكلي. أنظر

Abdelmadjid Bennouni, les causes et les consequences de la devaluation en Algérie, les cahier de CREAD, n43, 1998, Alger, p112.

- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمته والرقابة المشددة عليه جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين؛¹
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز.
- التوسع التضخمي الذي مكن المستهلك من امتلاك عملة أكثر مما ينتج نظرا لعمليات السحب المكشوف التي مكنت المؤسسات من دفع أجور عمالها من خلال عمليات التطهير المالي المتكرر، فضلا عن القيام بإصدارات نقدية بدون مقابل من أجل تغطية النفقات الحكومية.²

ثانيا: توفر الشروط النظرية للتخفيض في الاقتصاد الجزائري:

تشترط النظريات والمناهج الاقتصادية المهمة بأسعار الصرف توافر عديد الظروف من اجل نجاح عملية التخفيض في قيمة العملة سنحاول إسقاطها على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى نجاح هذه العملية.

1- من جانب الصادرات: إن أول شرط لنجاح التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجارب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضاً ولا ارتفاعاً لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي، والدول المنظمة للـ OPEP* كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب إنتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة 2005، ص162

2-Abdelmadjid Bennouni, les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie, les cahier de CREAD, n43,1998, Alger, p111.

* - OPEP: منظمة الدول المنتجة للبترو.

بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن غير المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل في هيكل الصادرات.

2- من ناحية الواردات: إن تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغيير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية و السلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وإن كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج و يبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا التريف.

مع أن هذا التحليل لواقع الصادرات والواردات الجزائرية والتي تعنى مباشرة بعملية التخفيض، والمناخ الذي يظهر غير مناسب إلا أن السلطات قامت بإجراء عمليات تخفيض وعلى مرات متوالية وهو ما يجعلنا نتساءل عن جدوى هذا التخفيض وعن النتائج التي حققها خصوصا على مستوى ميزان المدفوعات وهو ما سنتطرق له في القادم من الدراسة.

المطلب الثاني : تحليل أثر التخفيض على الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أول مستهدف بعملية تخفيض العملة بحكم احتوائه على بندي الواردات والصادرات واللذان ينجم عنهما تدفقات مالية داخلية وخارجة لها علاقة ثابتة بسعر الصرف، وقبل التطرق لتحليل هذا التأثير على كل من البندين على حدا لابد من استعراض إحصائيات للتدفقات الناجمة عن عمليتي التصدير والاستيراد للفترة المدروسة في الجدول رقم (3.3) .

الجدول رقم (3.3): إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الرسمي للفترة 1989-1998

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	9.53	11.31	12.10	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14
منها محروقات	----	10.86	11.73	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77
الواردات	8.37	9.68	7.68	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63
الميزان التجاري	1.162	1.62	4.42	3.21	2.42	0.26	0.16	4.13	5.69	1.51
سعر الصرف \$/دج	7.61	10	17.7	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.70	58.74

المصدر: - من 1989 إلى 1991 نقلا عن: خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر، 2012، ص161.

statistique de 1962-2011,p220.

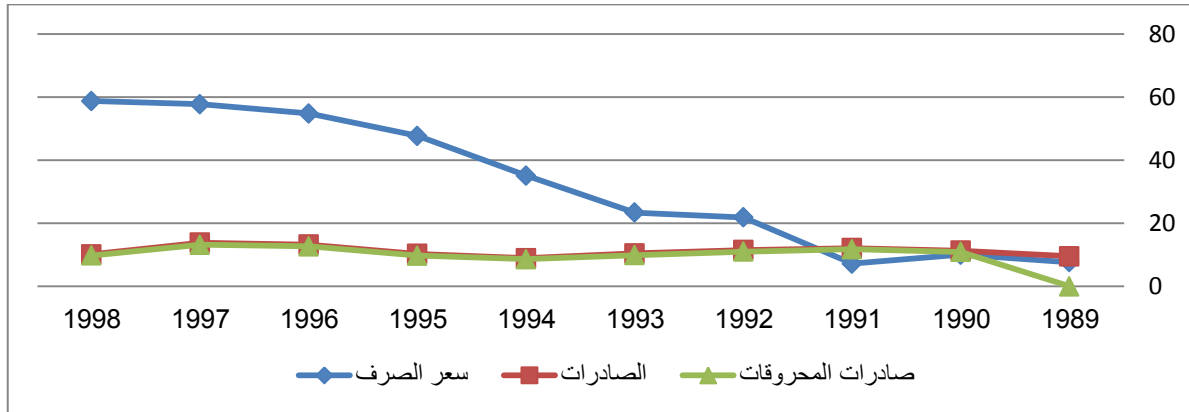
- من 1992 إلى 1998 : <http://www.ons.dz/-conclusion>

أولاً: أثر التخفيض على الصادرات:

يلاحظ جليا من خلال الجدول (3.3) أن قيمة الصادرات الجزائرية شبه مستقرة خلال هذه الفترة بين القيمتين 8.89 كحد أدنى و13.82 كحد أقصى، بالرغم من أن قيمة العملة في انخفاض مستمر وذلك ملاحظ من الارتفاع المطرد لسعر الصرف بوصوله الى حوالي 08 أضعاف في سنة 1998 مقارنة بسنة 1989، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الصرف أو التخفيض في قيمة الدينار لم يترك أي تأثير على الصادرات الجزائرية، ويفسر عدم التجاوب لعملية التخفيض بكون الصادرات تتشكل من حوالي 95% من المحروقات وسبب التذبذب الطفيف في قيمة الصادرات إنما راجع إلى أسعار النفط، في حين لا يظهر تأثير باقي النسبة التي هي ضعيفة جدا ولا اعتبار لها مقارنة بالمحروقات إضافة إلى أنها شبه مستقرة ما عدا انخفاضها الطفيف جدا وارتفاعها في سنتي 1996 و 1997 الذي مرده إلى سعر البرميل من النفط * . ولتوضيح التحليل أكثر سنعتمد على الإحصائيات الموجودة بالجدول رقم (3.3) أعلاه وباستخدام برنامج الـ Exel نحصل على التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والصادرات خارج المحروقات كما في الشكل (1.3).

* - أنظر الملحق رقم I.

الشكل (1.3): التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والمحروقات خارج الخروقات للفترة 1989-1998



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (3.3) وبرنامج Excel.

حيث يظهر الرسم البياني تناغم وتطابق كبير بين قيمة الصادرات الكلية والصادرات خارج المحروقات في حين أن تغير سعر الصرف كما وأنه متغير خارجي لا علاقة له بهما.

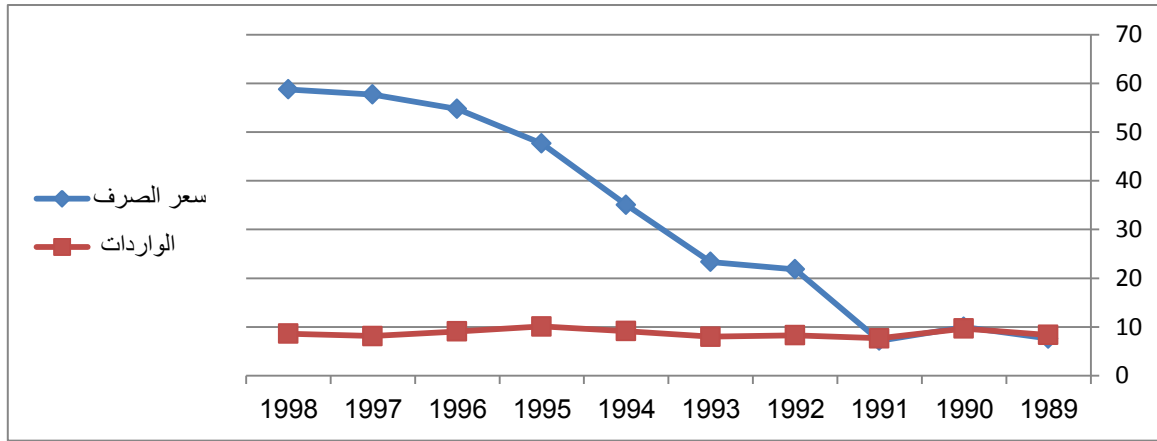
من خلال الجدول (3.3) والرسم البياني بالشكل (1.3) لا يمكن ملاحظة أي أثر لتخفيض العملة على الصادرات وهذا لعدم مرونة الطلب الخارجي عليها نظرا لأن الحصص محددة دوليا من طرف منظمة الـ OPEP وبالتالي لا دخل للدولة في الزيادة والنقصان مهما تغيرت الظروف.

ثانيا: أثر التخفيض على الواردات:

اعتمادا على الجدول رقم (3.3) وبالنظر إلى الشكل رقم (2.3) أدناه سنلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تناقصا في قيمتها الإجمالية خلال سنتي 1991 و 1993 وهذا راجع إلى عملية التخفيض والسياسة الرقابية على الواردات في هذه الفترة، كما يلاحظ ارتفاع لهذه القيمة سنة 1994 إلى 9.15 و 10.10 مليار دولار سنة 1995 يفسر على أنه ناجم على بداية التجاوب مع التحرير التدريجي الناجم عن برنامج التثبيت stand-by** ولكنه سرعان ما بدأ يتراجع تدريجيا نظرا لضخامة تكلفة الواردات بالعملة المحلية جراء الارتفاع السريع لسعر صرف الدينار.

** - برنامج التثبيت هو برنامج قامت الجزائر بتجسيده تحت إشراف صندوق النقد الدولي، لمدة سنة تم من خلاله تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% وتحرير التجارة الخارجية، ثم تلاه برنامج التمويل الموسع وإعادة جدولة الديون لمدة 03 سنوات (1995-1998)، أنظر: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 117.

الشكل (2.3) التمثيل البياني لسعر الصرف وقيمة الواردات للفترة 1989-1998.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (3.3) وبرنامج الـ Excel.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا القول بأن تخفيض قيمة الدينار لم تؤدي إلى تغير كبير في قيمة الواردات وذلك لعاملين اثنين:

- تركيبة الواردات التي لا استغناء عنها بحكم أنها من الضروريات في الاستهلاك أو كمدخلات في عملية التصنيع.
- برنامج التعديل الهيكلي الذي يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية* والذي كان مكبوحا إن صح التعبير بتدهور العملة، هذه الظروف الواضحة والتي جعلت من الواردات غير مرنة تجاه التغير في قيمة العملة.

المطلب الثالث: تحليل أثر التخفيض على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي للميزان

أولاً: أثر التخفيض على حساب رأس المال: إن نظرة سريعة إلى الجدول رقم (4.3) أدناه تبين بوضوح تام أن حساب رأس المال ظل عاجزاً طوال هذه الفترة ما عدا سنة 1989 والتي كان رصيده فيها 0.31 مليون دولار، والسبب في ذلك يرجع إلى خدمة الدين التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري طوال هذه الفترة، غير أن هذا الرصيد ارتفع بداية من 1994 وبلغ ذروته في 1995 ثم بدأ بالتراجع إلى نهاية الفترة وسبب ذلك دخول الجزائر في برنامج إعادة الجدولة وتسديد الديون المبرجة خلال فترة الإصلاح.

أما عن أثر تخفيض العملة على هذا البند من الميزان فلا يوجد له أثر معتبر، أولاً لأن تقييم حركة رؤوس الأموال بالدولار، وثانياً لعدم قابلية الدينار للتحويل في المبادلات الدولية ولعزوف الاستثمار الأجنبي

* - أنظر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سابق 166.

المباشر القدوم للجزائر نظرا للإختلالات الاقتصادية الحاصلة، حيث سجل في سنتي 1990 و1992 هروب لهذا الاستثمار بمقدار 0.12 مليار دولار وانعدام لتواجده سنة 1992 و1993.**

جدول رقم(4.3): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الحساب الجاري	1.08-	0.14-	2.15	1.30	0.80	1.84	2.24-	1.25	3.45	0.91-
رصيد حساب رأس المال	0.31	1.57-	1.89-	1.07-	0.81-	2.54-	4.09-	3.34-	2.29-	0.83-
الرصيد الإجمالي	0.77-	1.71-	0.26	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-
سعر الصرف \$/دج	7.61	10	17.7	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.70	58.74

المصدر: - من 1989 إلى 1991 نقلا عن: خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبیت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر، 2012، ص161.

— statistique de 1962-2011,p220.

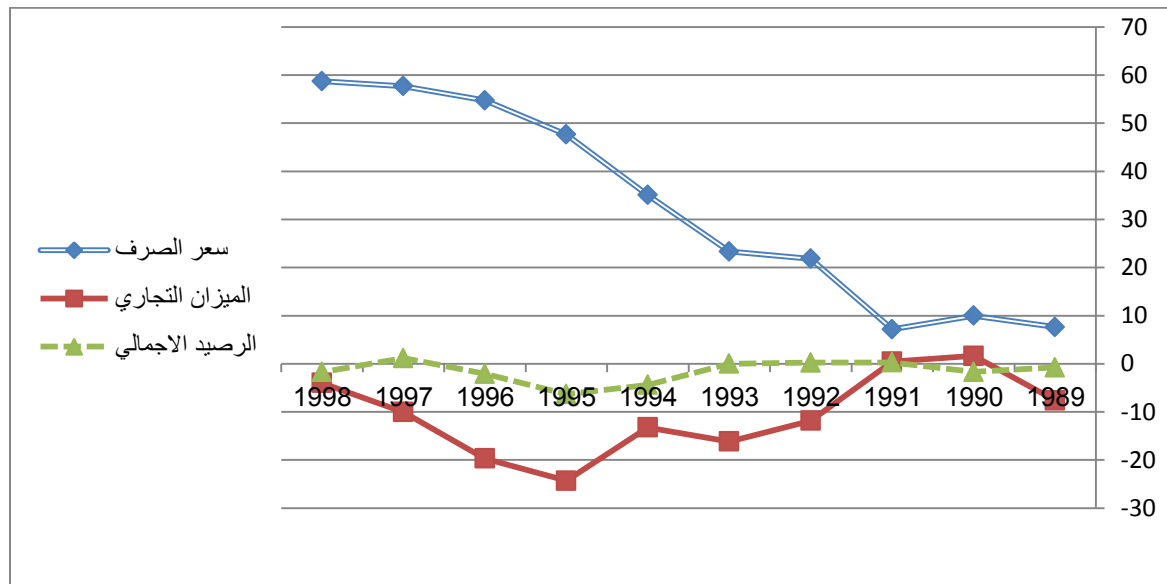
من 1992 إلى 1998: <http://www.ons.dz/-conclusion>

ثانيا: أثر التخفيض على رصيد ميزان المدفوعات:

يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية وبالتالي فالرصيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطور هذا الرصيد بناء انطلاقا من الشكل البياني رقم (3.3) التمثيل البياني لقيم الرصيد الإجمالي، رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف لمعرفة أثر التخفيض في العملة على هذا الأخير.

الشكل (3.3) التمثيل البياني لسعر الصرف، رصيد الميزان التجاري والرصيد الإجمالي لميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1989-

1998.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (4.3) وبرنامج ال Excel.

** - أنظر: خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبیت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، مرجع سابق ص167.

إن التمثيل البياني أعلاه يظهر بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات ففي جل مراحل ارتفاع سعر الصرف كان هذا الرصيد متذبذباً بين الصعود والتزول متأثراً برصيد الميزان التجاري، أما سنوات 1993، 1995 و 1996 واللاقي انخفض فيها بقيمة أكبر، راجع للرصيد السالب في ميزان رأس المال، ومن هنا ندرك وبناءً على التحاليل السابقة لأثر التخفيض على الميزان التجاري وحساب رأس المال والتي أظهرت عدم مرونتهما وتجاوبهما مع هذه العملية، أن الرصيد الإجمالي كذلك لم يظهر تأثيراً يعتد به تجاه عملية التخفيض وإنما يرجع العجز والفائض فيه لوضعية بنوده الأخرى .

المبحث الثالث: دراسة إحصائية لعلاقة سعر صرف الدينار مع بنود ميزان المدفوعات للفترة 1999-2014.

بعدما تطرقنا في المبحثين السابقين إلى تطور نظام الصرف بالجزائر وحللنا اثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات للفترة 1989-1998 سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بنود ميزان المدفوعات وكذا رصيده لتتمكن من معرفة تأثر هذا الأخير بتقلبات سعر الصرف الذي يعكس استقراره وتذبذبه مدى نجاح سياسة الصرف في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

سنقوم في هذه الدراسة بالاختبار القياسي للعلاقة السببية بين سعر الصرف وباقي بنود ميزان المدفوعات لمعرفة العلاقة فيما بينها وارتباط وتأثير سعر الصرف في كل منها، وذلك باستخدام الانحدار البسيط أو المتعدد عند الضرورة، بإضافة متغير لتفسير النموذج المقترح، كما سنقوم بإدراج وحذف حد ثابت إلى المعادلة التقديرية لتبيين القوة التفسيرية للمتغير المستقل التابع في كل حالة.

والانحدار البسيط هو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة بين متغيرين وينتج عنه معادلة تفسر العلاقة بينهما وتعطي قيمة المتغير التابع حال معرفة المتغير المستقل، ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

حيث:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1.X_i + \varepsilon_i$$

$$Y_i = \text{المتغير التابع}$$

$$\beta_0 = \text{حد ثابت مقدر يحدد قيمة } Y \text{ عندما يكون } X=0.$$

$$\beta_1 = \text{يمثل ميل الخط المستقيم المقدر الذي يبين العلاقة بين المتغيرين.}$$

$$X_i = \text{المتغير المستقل}$$

$$\varepsilon_i = \text{الخطأ العشوائي للتقدير.}$$

وسنقوم في تطبيقنا باستخدام برنامج الـ SPSS الإحصائي لتسهيل استخراج المعلومات والتقديرات المتعلقة بهذه النماذج اعتمادا على الإحصائيات المتاحة والمجموعة بالملاحق التابعة لهذه المذكرة، كما سيتم تحديد مصطلحات مختصرة لكل المتغيرات المدروسة لتسهيل الوصول إلى النتائج واختصار العبارات المتكررة والطويلة وذلك كما يلي:

$$BP = \text{رصيد ميزان المدفوعات.} \quad CC = \text{رصيد الحساب الجاري}$$

$$CCAP = \text{رصيد حساب رأس المال} \quad IMP = \text{قيمة الواردات}$$

$$EXP = \text{قيمة الصادرات} \quad PCH = \text{سعر الصرف}$$

كما سيتم عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i \quad \text{النموذج المقدر}$$

$$R = \quad \text{و تمثل معامل الارتباط بين المتغير والمقدر}$$

$$R^2 = \quad \text{تمثل معامل التحديد وهي تبين نسبة تفسير المتغيرات المستقلة لقيمة العنصر التابع}$$

$$F(cal, tab) \quad \text{قيمة اختبار فيشر المحسوبة} \quad Fcal \quad \text{قيمة اختبار فيشر الجدولة} \quad Ftab \quad \text{.....}$$

ملاحظة: تحسب $Fcal$ من البرنامج أما $Ftab$ فتستخرج من الجدول الخاص بفيشر $F(k-1, n-k)$ حيث n عدد المشاهدات و $n-k$ درجة الحرية، حيث k عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، وهي تبين معنوية النموذج المقدر فإذا كانت $Fcal > Ftab$ فإننا نقبل الفرضية H_1 والتي تعني أن النموذج المقدر معنوي ويوجد على الأقل مقدرة تفسر العلاقة بين المتغيرين، وإن كان $Fcal < Ftab$ فإننا نقبل الفرضية العكسية H_0 أي عدم معنوية النموذج المقدر.

$$Tcal \quad \text{قيمة اختبار ستودنت المحسوبة} \quad Tcal \quad \text{قيمة اختبار ستودنت الجدولة} \quad Ttab \quad \text{كما يلي:}$$

$$T_0(cal, tab) \quad \text{المحسوبة والجدولة لمعلمة الحد الثابت}$$

$$T_1(cal, tab) \quad \text{المحسوبة والجدولة لمعلمة المتغير الأول}$$

لكل معلمة مقدرة على حده، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الأخيرة $Tcal$ تحسب من البرنامج في حين تستخرج قيمة $Ttab$ من الجدول الخاص بها مثل قيمة فيشر، لكن قيمة ستودنت تبين معنوية كل متغير على حدا ومقدرته على تفسير قيمة المتغير التابع، فإذا كان $Tcal > Ttab$ فإننا نقبل الفرضية H_1 وهذا يعني أن هذا المتغير المستقل له معنوية وقادر على تفسير المتغير التابع، وإذا كان $Tcal < Ttab$ فإننا نقبل الفرضية H_0 والتي تعني استبعاد المتغيرة المستقلة هذه لعدم معنويتها ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع.

وأخيرا وبعد استبعاد الفرضيات المدومة، نستخرج النموذج المقدر الصحيح والعلاقة السببية بين هذه

المتغيرات إن وجدت.

المطلب الثاني: الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري ومكوناته.

اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5.3) سنقوم برصد المعطيات المتعلقة بالصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري للحصول على تحليل العلاقة السببية بينها وبين سعر صرف الدينار الجزائري.

الجدول رقم (5.3): إحصائيات الحساب الجاري وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	12.32	21.65	19.09	18.71	24.74	32.22	46.33	54.74
الواردات	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68
رصيد الحساب الجاري	- 0.02	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95
سعر الصرف \$/دج	66.5740	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	72.6137	73.3799	72.6464
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	60.59	78.59	45.19	57.09	72.88	71.74	64.38	60.04
الواردات	26.35	37.99	37.4	38.89	44.94	51.57	55.06	59.44
رصيد الحساب الجاري	30.54	34.45	0.40	12.15	19.70	12.30	0.76	-9.10
سعر الصرف \$/دج	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606

La Source: - de 1999 au 2011: <http://www.ons.dz/-conclusion-statistique-de-1962-2011,p220/221>.

- 2012/2014: Banque d'Algérie; bulletin_29 de mars 2015, p15.

أولا: بالنسبة للصادرات:

من خلال مخرجات برنامج الـ SPSS للمعطيات المتعلقة بالصادرات وسعر الصرف المدرجة فيه نحصل على النتائج التالية:

1- في حالة وجود الحد الثابت: نجد (أنظر الملحق IV)

$$EXP = 95.142 - 0.66 TCH$$

$$R = 0.137 ; R^2 = 0.019$$

$$F(0.268, 4.54)$$

$$T_0(1.006, 2.145) ; T_1(-0.518, 2.145)$$

بالنظر إلى قيم فيشر نجد أن القيمة المحسوبة Fcal أصغر من القيمة الجدولة Ftab وبالتالي فإننا نرفض

الفرضية الموجهة H_1 ونقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني عدم معنوية النموذج المقدر.

2- باستبعاد الحد الثابت: نجد (أنظر الملحق V)

$$EXP = 0.62 TCH$$

$$R = 0.903 ; R^2 = 0.816$$

$$F(66.621, 4.54)$$

$$T(8.162, 2.131)$$

إن كل من قيم فيشر وستودنت المحسوبتين أكبر من القيم الجدولة لهما وبالتالي فإننا نقبل الفرضيات الموجبة H_1 والتي تعني بمعنوية النموذج ومعنوية المعلمة المقدرة، حيث توجد علاقة سببية بين سعر الصرف وقيمة الصادرات ولسعر الصرف مقدرة تفسيرية عالية لقيمة الصادرات بمقدار 81.6 % والنسبة الباقية يعود لمتغيرات أخرى، وبالتالي فالصادرات لها استجابة ضعيفة للتغير في سعر الصرف بناءً على ميل معادلة الانحدار والذي يساوي 0.62 .

ثانياً: بالنسبة للواردات: باستخدام نفس الخطوات السابقة نجد:

1- في حالة وجود الحد الثابت: (أنظر الملحق VI)

$$IMP = -33.315 + 0.839 TCH$$

$$R = 0.0218 ; R^2 = 0.047$$

$$F (0.698 , 4.54)$$

$$T_0(-0.447 , 2.145) ; T_1(0.835, 2.145)$$

قيمة فيشر المحسوبة F_{cal} أصغر من القيمة الجدولة F_{tab} وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم H_0 والتي

تعني عدم معنوية النموذج المقدّر، نستبعد الحد الثابت ونعيد التقدير.

1- باستبعاد الحد الثابت: (أنظر الملحق VII)

$$IMP = 0.39 TCH$$

$$R = 0.866 ; R^2 = 0.751$$

$$F (45.182 , 4.54)$$

$$T (6.772 , 2.131)$$

إن نتيجة اختبار فيشر تبين معنوية النموذج المقدّر وذلك لأن $F_{cal} > F_{tab}$ ، وكذلك الحال بالنسبة لاختبار ستودنت حيث كانت القيمة المحسوبة $T_{cal} > T_{tab}$ وعليه فمعلمة المتغير المستقل المقدرة معنوية وهو قادر على تفسير العلاقة السببية بينهما بنسبة 75.1 % وباقي النسبة يعود إلى عوامل أخرى، إن الواردات من خلال النموذج تتأثر بسعر الصرف ولكن بنسبة ضعيفة جداً وذلك بناءً على ميل معادلة الانحدار المساوي لـ 0.32، غير أن الملاحظ من النموذج أن العلاقة بينهما طردية وهذا يتنافى مع النظريات الاقتصادية (منهج المرونات ونظرية تعادل القوة الشرائية) ويفسر هذا الارتباط المخالف للنظريات بطبيعة الصادرات الجزائرية التي في أغلبها مدخلات صناعية ومواد استهلاكية ومنتجات لا توجد لها بدائل محليا وبالتالي فاستيرادها لا يتأثر باتجاه حركة سعر الصرف.

ثالثاً: بالنسبة لرصيد الحساب الجاري: يتركب هذا الأخير من الفرق بين الصادرات والواردات وصافي التحويلات، وعليه فالتائج المتحصل عليها لا تكون بعيدة عن ما تم إيجاده بالنسبة لكل من الصادرات والواردات، ونتائج التقدير هي كالتالي:

1- في حال وجود الحد الثابت: (أنظر الملحق VIII)

$$CC = 130.479 - 1.599 TCH$$

$$R = 0.599 ; R^2 = 0.358$$

$$F (7.822 , 4.54)$$

$$T_0(3.074, 2.145) ; T_1(-2.797 , 2.145)$$

من نتائج اختبار الفرضيات يظهر جلياً أن النموذج معنوي وكذلك المعالم المقدرة (Tch، الحد الثابت) وذلك لكون القيم المحسوبة أكبر من القيم المحدولة، وبالتالي فإن كل من سعر الصرف والحد الثابت لهما مقدرة تفسيرية ليست عالية لرصيد الحساب الجاري بحوالي 35% وتعود النسبة الباقية لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

2- باستبعاد الحد الثابت يكون: (أنظر الملحق IX)

$$CC = 0.155 TCH$$

$$R = 0.686 ; R^2 = 0.47$$

$$F (13.312 , 4.54)$$

$$T (3.649 , 2.145)$$

نلاحظ أنه حتى في حالة استبعاد الحد الثابت يبقى النموذج معنوياً وقدرته التفسيرية أكبر من النموذج الأول، وبما أن النموذج الأول يظهر به ميل معادلة الانحدار سالبا فإنه مخالف للنظريات الاقتصادية سالف الذكر، وعليه نختار النموذج الثاني-بدون حد ثابت- لكونه أكبر معامل تحديد وميله موافق للنظريات الاقتصادية.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال والرصيد الإجمالي.

عرف رصيد الميزان فوائض متتالية خلال هذه السنوات عدا في السنة الأخيرة أين حقق عجزاً بمقدار 5.8 مليار دولار، والجدول رقم (6.3) يبين إحصائيات الرصيدين للفترة من 1999 إلى 2014.

الجدول رقم (6.3): إحصائيات حساب رأس المال، الرصيد الإجمالي، وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد حساب رأس المال	2.40-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-
الرصيد الإجمالي للميزان	2.38-	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.74
سعر الصرف \$/دج	66.5740	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	72.6137	73.3799	72.6464
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد حساب رأس المال	0.99-	2.54	3.46	3.15	0.36	0.24-	0.70-	3.23
الرصيد الإجمالي للميزان	29.55	36.95	3.86	15.33	20.06	12.06	0.13	5.88-
سعر الصرف \$/دج	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606

La Source: - de 1999 au 2011: <http://www.ons.dz/-conclusion-statistique-de-1962-2011,p220/221>.

- 2012/2014: Banque d'Algérie; bulletin_29 de mars 2015, p15.

وإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف وبنود الحساب الجاري، بحكم وجود تدفق نقدي داخل وخارج من الدولة نتيجة عمليات التصدير والاستيراد والتحويل يدخل في حسابه سعر الصرف، سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة هذه العلاقة مع حساب رأس المال والذي يشكل كذلك بندا هاما وذو فعالية كبرى على رصيد الميزان الكلي، وكذلك الأثر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ،

أولا: بالنسبة لحساب رأس المال:

يعبر هو أيضا عن تدفقات نقدية داخلية وخارجية من إقليم الدولة ينجم عن تبادل للعمليات الصعبة والمحلية ونتائج تقديره كانت كالتالي:

1- في حالة وجود الحد الثابت: (أنظر الملحق X)

$$CCAP = -5.692 + 0.066 TCH$$

$$R = 0.085 ; R^2 = 0.007$$

$$F(0.101, 4.54)$$

$$T_0(-0.372, 2.131) ; T_1(0.319, 2.131)$$

من خلال اختبار فيشر يلاحظ أن قيمة $F_{tab} > F_{cal}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني عدم

معنوية النموذج المقدر.

2- باستبعاد الحد الثابت: (أنظر الملحق XI)

$$CCAP = -0.011 TCH$$

$$R = 0.227 ; R^2 = 0.052$$

$$F(0.818, 4.54)$$

$$T(-0.904, 2.145)$$

نلاحظ أن استبعاد الحد الثابت كذلك لم يؤدي إلى نتيجة تذكر حيث بقيت $F_{tab} > F_{cal}$ وبالتالي فهذا النموذج أيضا مرفوض، وليس له أي مقدرة على تفسير العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي فإن رصيد رأس المال لا يبدي أي تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وهو ما ذكرناه في المبحث السابقة حيث أن حركة رؤوس الأموال شبه معدومة جراء الرقابة على الصرف والقيود المفروضة وحتى ما سجل في هذه الرصيد من قيم فهو راجع لديون قصيرة الأجل أو حقوق واجبة التسديد.

ثانيا: بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:

1- في حالة وجود الحد الثابت: (أنظر الملحق XII)

$$BP = 124.802 - 1.533 TCH$$

$$R = 0.616 ; R^2 = 0.379$$

$$F (8.555 , 4.54)$$

$$T_0(3.206, 2.131) ; T_1(-2.925 , 2.131)$$

تظهر نتائج الاختبارات القيم المحسوبة لكل من فيشر وستودنت أكبر من القيم الجدولة وبالتالي سنقبل

الفرضيات الموجبة H_1 والتي تعني معنوية النموذج والقيم المقدرة.

2- باستبعاد الحد الثابت: (أنظر الملحق XIII)

$$BP = 0.145 TCH$$

$$R = 0.685 ; R^2 = 0.469$$

$$F (13.227 , 4.54)$$

$$T (3.638 , 2.145)$$

نفس النتيجة حتى في حال استبعاد الحد الثابت، النموذج والقيم المقدرة ومعنوية وهو ما يثبت العلاقة

السببية بين المتغيرين، غير أننا سنستبعد النموذج الأول وسنعمد النموذج الثاني، كون النموذج الأول ميل

منحنى دالة الانحدار فيه سالب وهو مناف للنظريات الاقتصادية، إضافة لكون معمل تحديد النموذج الثاني

أكبر، ومع ذلك فالعلاقة التأثيرية بينهما ضعيفة جدا حيث يقدر ميل منحنى الانحدار بينهما بـ 0.145 في

حين لا تتجاوز القدرة التفسيرية للنموذج الـ 46.7 % .

خلاصة الفصل:

عرفنا من خلال هذا الفصل أن الجزائر وكباقي دول العالم طبقت منذ استقلالها إلى اليوم عديد أنظمة وسياسات الصرف، سعيًا منها لإيجاد الاستقرار وتحقيق التنمية، كما أنها قامت بإصلاحات وتعديلات على اقتصادها خصوصًا بعد عجز ميزان المدفوعات لسنوات عدة وانهيار أسعار النفط سنة 1986، وبعد دراستنا لهذه العمليات، خلصنا بعد التحليل والاختبارات القياسية إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات ورصيدي الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات، هذه الاستجابة للتغيرات وإن كانت ضعيفة نسبيًا إلا أن يمكن أن تكون أكبر ويعتمد عليها في إحداث تغيرات أو إعادة التوازن عن طريقها لميزان المدفوعات شريطة توفير ظروف أخرى وإصلاحات على مستوى بعض الهياكل كالقطاعات المصرفية والإنتاجية، لتكون أكبر مرونة مع الطلب الخارجي وذات جودة أقدر على التنافسية، كما يلاحظ من خلال النموذج المقدر للواردات، أن التغير في قيمتها الكلية الإجمالي مع سعر الصرف وهم ما يختلف مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد عكس ذلك وهذا ما يدل على أن نوعية الواردات من الضروريات اللازم اقتناؤها أو السلع الفاخرة أو أنها سلع ليس لها بدائل محلية لذا تستورد مهما كان سعرها.

خاتمة:

إن تطبيق سياسات صرف ملائمة وحكيمة يعد أكبر نجاح للسلطات النقدية لأي بلد، خصوصا وأنها تعتمد إلى استقرار النقد وأسعار الصرف، والتي تمثل ركيزة أساسية في استقرار جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتوازنات الداخلية والخارجية، ومنه توازن ميزان المدفوعات الذي يعد واجهة اقتصاد الدولة وقوتها لدى الدول الخارجية.

إنه وبعد طرحنا لإشكالية هذا البحث والمصاغة كما يلي: " كيف تؤثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟ وهل لاستقرار وتذبذب سعر الصرف أثر عليه؟ " ودراستها، أمكننا من التحقق من صحة الفرضيات التي تم عرضها في المقدمة وذلك كالآتي:

اختبار الفرضيات:

- إن سياسة سعر الصرف هي كل الإجراءات والتدابير والتنظيمات التي تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على سعر الصرف مساويا أو حول قيمته الحقيقية، كما أنها تستخدم سياسة التعديل في قيمة العملة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات وتستخدم نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على استقراره ومنع المضاربة فيه.
- تعرفنا خلال هذه الدراسة وكما عرض في الفرضيات أن الجزائر مرت بنظام الصرف الثابت على مرحلتين، أولاها مثبتا بالنسبة إلى عملة من 1962 إلى 1973، وثانيها إلى سلة عملات من 1974 إلى 1994 ثم دخلت في مرحلة التعويم المدار للعملة بعد سلسلة من الإصلاحات والالتزامات لصندوق النقد الدولي تم على إثره الحصول على قروض وجدولة ديونها مع الدائنين.
- إن سياسة تخفيض العملة لها أثر واضح على إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات ونقصان الواردات نظريا، ولكن هذا لم ينطبق على حالة الجزائر لكونها لا تمتلك الشروط اللازمة لنجاح عملية التخفيض.
- استطاعت الجزائر أن تحافظ على استقرار سعر صرفها في العشرية الأخيرة، غير أن الفوائض المحققة في ميزان مدفوعاتها لم يكن هذا الاستقرار سببا فيها، وإنما مرده إلى الارتفاع في أسعار النفط، ورصيده لسنة 2014 خير دليل حيث حقق عجزا بمقدار 5.8 مليار دولار أمريكي جراء انخفاض أسعار النفط.

نتائج الدراسة:

إضافة إلى كل هذا فإن الدراسة التحليلية والقياس الإحصائي الذي قمنا به جعلنا نخلص إلى بعض النتائج المهمة من البحث والتي نذكر منها:

- استقرار سعر الصرف أساس لاستقرار ميزان المدفوعات وهو هدف سام تسعى كل الدول لتحقيقه من أجل المحافظة على توازنها الخارجي واستقرار اقتصادياتها.
- سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر لم يكن لها اثر واضح أو معتبر على إعادة توازن ميزان مدفوعاتها للفترة بين 1989 و 1998 بقدر ما كان له اثر على التوازن الداخلي، أما تحقيقها لتوازن ميزان المدفوعات فيرجع إلى انتعاش أسعار النفط بدرجة كبرى.
- من بين أهم أسباب عدم استجابة ميزان المدفوعات لعملية تخفيض العملة هو التحرير التجاري الذي لم يكن مرفقا بتنمية حقيقة لقطاع الإنتاج والتصدير مما نتج عنه زادة في الواردات وثبات في الصادرات.
- نجحت الجزائر خلال العشرية الأخيرة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وفي مستوى أقرب ما يكون لمستواه الفعلي، غير أنها لم تحقق نتائج واضحة من هذا الاستقرار، حيث أنها لم تستفد من مزايا استقرار الصرف وجاذبية القيمة المنخفضة لسعر الصرف وذلك لعدم وجود جهاز تصديري متنوع وقوي ومرن تجاه الطلب الخارجي إضافة لعدم وجود حرية كافية لحركة رؤوس الأموال.
- توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف على استقرار أسعار الصرف ولا على قيمتها المنخفضة فحسب بل على وجود اقتصاد قوي ، مرن ومتنوع يمكن من الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتوقي الصدمات.
- الفوائض المحققة في ميزان المدفوعات الجزائري في السنوات الأخيرة -وللأسف- ليس مردها إلى استقرار أسعار الصرف ولا إلى تحسن الاقتصاد وإنما إلى ارتفاع أسعار النفط، ولكم أن تلاحظوا تناقص هذا الفائض في سنوات 2012-2013 والعجز المحقق سنة 2014.

التوصيات:

- و بهذا الصدد لا يفوتنا أن تقدم بعض التوصيات بناء على ما توصلنا إليه من نتائج وتحليلات علنا نسهم بقليل من الجهد في خدمة هذا البلد ومن أهم ما نوصي به:
- تخفيف الرقابة على الصرف وإعطاء مرونة اكبر للجهاز المصرفي بما يتناسب والاستفادة من حركة رؤوس الأموال للدخل لرغبة في حصولها على التنافسية من خلال أسعار الصرف المنخفضة نسبيا.

- التعديل في الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تخفيض لهذا الأخير، لدعم القطاع الإنتاجي والتصدير.
- استثمار فوائض ميزان المدفوعات المتوافرة من السنوات الأخيرة في خلق قطاعات إنتاجية وتصنيعية بدل تركها على شكل أرصدة تراكمية.
- البحث عن بدائل لقطاع المحروقات الذي يمثل 90 % من صادرات البلد، وتحدد تقلباته مصير الاقتصاد بأكمله، فللجزائر قطاعات أخرى غير مستغلة ويمكن أن البديل الأقل في التكلفة والوصول إليه كقطاعي السياحة والزراعة.

آفاق الدراسة:

- وأخيرا سنحاول وضع بعض المواضيع المتعلقة بمجال بحثنا والتي لم يتم التطرق لها لعلها تكون محل بحث مستقبلي مثل:
- الصادرات خارج قطاع المحروقات وسبل ترقيةها.
 - نمذجة قياسية للعوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات.
 - إمكانية تطبيق نظريات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2003.
- 2- جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013.
- 3- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004.
- 4- سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، 1994.
- 5- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010.
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007.
- 7- عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 8- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 9- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2005.
- 10- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 11- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999.
- 12- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.
- 13- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية مصر، 1999.
- 14- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 15- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1991.
- 16- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 17- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 18- معروف هوشبار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- 19- موسى شقيري نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2015.
- 20- نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة القاهرة، 2006.
- 21- نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، ط1، 2011.
- 22- نوزاد عبد الرحمن الهيقي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 23- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2001.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 24- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر، 2012.
- 25- سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007.
- 26- سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010.
- 27- عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

- 28- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012.
- 29- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني الحقيقي في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013.
- 30- عمر حميدات ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.
- 31- عمر موذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية الجزائر، 2012.
- 32- لحسن جديدين ، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2004.

الدوريات والمجلات:

- 33- شعيب بنونة ورحيمة خياط ، سياسة سعر الصرف بالجزائر دراسة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، ماي 2011.
- 34- العباس بالقاسم، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003.
- 35- مارك ستون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 45، 2008.

القوانين والمراسيم والقرارات والتقارير:

- 36- مرسوم رقم 29-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 والمتعلق بمراقبة الصرف.
- 37- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010، تقرير مقدم للمجلس الشعبي الوطني 2011.
- 38- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008.
- 39- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2008، تدخل أمام مجلس الأمة، 13/07/2008.
- 40- منشورات الديوان الوطني للإحصاء، النقود والقروض، الفصل الثالث عشر من الحوصلة الإحصائية 1962-2011.
- 41- منشورات الديوان الوطني للإحصاء، التجارة الدولية، الفصل العاشر من الحوصلة الإحصائية 1962-2011.
- 42- منشورات صندوق النقد العربي، إحصائيات اقتصادية 2013.
- 43- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، أرقام: 18 حتى 29 الصادرة في مارس 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

44- Kheladi Mokhtar, Introduction aux relation économiques internationales, OPU Algérie, 2010.

Articles:

- 45- Abdelmadjid Bennouni, les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie, les cahier de CREAD, n43, 1998, Algérie.
- 46- Christian BIALÈS, Le taux de change, fiche pédagogique disponible sur le site web de l'intéressé : [www. Christian-Bialès.net](http://www.Christian-Bialès.net).
- 47- Mohamed Kenniche, Monnaie surévaluée, système de prix et dévaluation en Algérie, les cahier de CREAD, n57, 2001, Algérie.
- Dictionnaires et encyclopédies:
- 48- Bassam Baraké, dictionnaire LAROUSSE Al-Muhit, Academia international, Beirut 2013.
- 49- www.wikipedia.com.

Sites web:

- 50 - www.amf.com.
- 51- www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

52- [www. Christian-Bialès.net](http://www.Christian-Bialès.net), vu le 03/03/2015.

53- www.cread.edu.dz/images/archive/data/doc/index.html. vu le: 07/05/2015.

54- www.ons.dz/-Publications-.html .